كتب ثقافية

قواعد العقائد

للغزالى

حققه وقدم له

سعيد زايد

قواعد العقائد

للغزالي

حققه وقدم له

سعيد زايد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

جاء فى كتاب « تهافت الفلاسفة » للإمام الغزالى ما يأتى :

« فإن قيل : فقد عولتم فى جميع الاعتراضات على مقابلة الإشكالات بالإشكالات ولم تحلوا ما أوردوه [يعنى الفلاسفة] من الإشكالات » .

« قلنا : المعارضة تبين فساد الكلام لا محالة ، وينحل وجه الإشكال فى تقدير المعارضة والمطالبة ، ونحن لم نلتزم فى هذا الكتاب إلا تكرير مذهبهم ، والتغيير فى وجوه أدلتهم بما نبين تهافتهم ، ولم نتطرق إلى الذب عن مذهب معين ؛ فلذلك لا نخرج عن مقصود الكتاب ، ولا نستقصى القول فى الأدلة

الدالة على الحدوث ، إذ غرضنا إبطال دعواهم معرفة القدم وأما إثبات المذهب الحق فسنصنف فيه كتابا بعد الفراغ من هذا إن ساعد التوفيق إن شاء الله تعالى ، ونسميه (قواعد العقائد) ونعتنى فيه بالإثبات كما اعتنينا فى هذا الكتاب بالهدم ، والله أعلم »(١)

وهذا المعنى الذى تضمنته عبارة الغزالى قد ورد فى غير موضع من كتابه المذكور فى عبارات مختلفة ، وإن خلت من الوعد الذى التزمه أمام نفسه من تأليف كتاب « قواعد العقائد » ، اكتفاء بما ذكره فى العبارة السابقة .

ولقد بر الإمام الغزالى بما وعد ، فألف « قواعد العقائد » ونشره ضمن كتابه الكبير « إحياء علوم الدين » ، بعد كتاب « العلم » وقبل كتاب « أسرار الطهارة » ، وبين فيه مذهبه فى مشاكل العقيدة ورأيه فى علم الكلام :

وقد صنف الغزالى كتابه فى أربعة فصول ، أو بتعبير أدق

---

(١) تهافت الفلاسفة ، تحقيق سليمان دنيا ، ص ٨٨ ، طبعة الحلبى سنة ١٩٤٧ .

فى ثلاثة فصول ومقدمة ، إذ أن الفصل الأول يعد مقدمة لما تلاه من فصول ،

فما هى قواعد العقائد كما يريدها الإمام الغزالى ؟

— ١ —

الله فرد صمد واحد قديم أزلى أبدى ، ليس بجسم ولا يماثل الأجسام ، حى قادر ، عالم بجميع المعلومات ، مريد للكائنات مدبر للحوادث ، سميع ، بصير ، متكلم بكلام أزلى قديم قائم بذاته لا يشبه كلام الخلق . جميع الموجودات حادثة بفعله .

ولقد بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم رسولا إلى كافة العرب والعجم والجن والإنس ليهدى الناس إلى طريق الحق . وقد نسخت شريعته جميع ما سبق من الشرائع . وقد ألزم الله كافة الخلق بتصديقه .

والإيمان لا يعد كاملا إلا إذا آمن العبد بما أخبر به النبى عليه الصلاة والسلام بما يحدث بعد الموت من سؤال منكر ونكير وكذلك يؤمن بالميزان والصراط فى اليوم الآخر ، ويؤمن بالشفاعة .

وما ذكرناه من العقيدة هذه، ينبغي — كما يقول الغزالى — أن يقدم إلى الصبي فى أول نشوئه ليحفظه حفظاً . لأنه بعد أن يشب على الطوق ويكبر ستنكشف له المعانى شيئاً فشيئاً ، ويتم له الفهم ، ثم الاعتقاد والايقان والتصديق به .

وليس من الصواب إذا أردنا تقوية الصبي أو العامى بشكل عام ، ونثبت العقيدة فى صدره أن نعلمه صنعة الجدل والكلام بل إن الطريق إلى ذلك هو الاشتغال بتلاوة القرآن وتفسيره وقراءة الحديث ومعانيه والاقبال على العبادات . وذلك خوفاً من أن يشوش عليه الجدل أكثر مما يرجى من ورائه من نفع .

فاعتقاد العامى ، يراه الغزالى « كالطود الشامخ لا تحركه الدواهى والصواعق » ؛ أما عقيدة المتكلم الذى يجرى وراء تقسيمات الجدل فهى « كخيط مرسل فى الهواء تفيئه الرياح مرة هكذا ومرة هكذا إلا من سمع منهم دليل الاعتقاد فتلقفه تقليداً كما تلقف نفس الاعتقاد تقليداً » .

ويفترض الغزالى سؤالا يوجه إليه هو : « فإن قلت : تعلم

الجدل والكلام مذموم كتعلم النجـــوم ، أو هو مباح أو مندوب إليه؟ »

ويجيب على ذلك برأيه فى علم الكلام عامة ، وفيمن يحق له أن يصطنعه . ويرى الغزالى أن علم الكلام يجب ألا يذم لذاته أو يحمد لذاته ، فإن فيه نوعا مذموما ونوعا محمودا . فهو إن اعتنى بتدريسه للعوام كالفقه والحديث والتفسير ، يخشى ألا يستعمل على الوجه الصواب أو الوجه الذى يرجى منه النفع ؛ بل إنه يؤدى إلى بلبلة الأفكار وصرف الناس عن العقيدة الحقة . ولكن مادام هناك قوم لم يؤمنوا بكل ماورد وأنزل ، ولا يكفيهم فى الاقناع أن يقال لهم : قال الله تعالى (كذا) أو قال الرسول صلى الله عليه وسلم (كيت) ، فلا بأس أن يوجد - على حد قول الغزالى - « فى كل بلد من قائم بهذا العلم مستقل بدفع شبه المبتدعة التى ثارت فى تلك البلدة ، وذلك يدوم بالتعليم » . ويشترط الغزالى ثلاث خصال فيمن يقوم بهذه المهمة : أولها التجرد للعلم والحرص عليه ، وثانيها الذكاء والفطنة والفصاحة ، وثالثها أن يكون فى طبعه الصلاح والديانة والتقوى .

— ٣ —

وفى الفصل الثالث يبين الإمام الغزالى رأيه فى لوامع الأدلة للعقيدة التى ترجمها بالقدس ، أى سماها بالرسالة القدسية ، لانه ألفها فى الفترة التى كان متصوفاً فيها ، حين هجر الدنيا ومن فيها وهام على وجهه يلتمس الحقيقة[1] .

ويرى الغزالى أن الإيمان مبنى على أربعة أركان : معرفة ذات الله سبحانه وتعالى وأن الله تعالى واحد ، معرفة صفات الله تعالى معرفة أفعال الله تعالى،الكلام فى السمعيات وتصديق ما أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام . وقد دارت أبحاث الإمام فى كل ركن من هـــذه الأركان على عشر أصول ، كما هو موضح فى النص .

— ٤ —

ويختم الغزالى قواعد العقائد بفصل عن الفرق بين الإسلام

---

(١) أنظر مقدمة العلم والتوكل للغزالى ، تحقيق سعيد زايد كتب ثقافية ، رقم ٣٦

والإيمان . ففرق بينهما من ناحية اللغة ، ومن ناحية إطلاق الشرع ومن ناحية الحكم الشرعى . فكان له فى ذلك أبحاث مستفيضة .

* * *

وبعد ، فكتاب « قواعد العقائد » من الكتب التى لا يستغنى عن قراءتها مسلم ، كى يعرف الأصول الصحيحة لعقيدته، ويدرك الأسس السليمة لتدينه .

القاهرة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٠

سعيد زايد

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب قواعد العقائد ، وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

فى ترجمة عقيدة أهل السنة فى كلمتى الشهادة التى هى أحد معانى الاسلام

فنقول ، وبالله التوفيق : الحمد لله المبدىء المعيد ، الفعال لما يريد ، ذى العرش المجيد ، والبطش الشديد ، الهادى صفوة العبيد إلى المنهج الرشيد والمسلك السديد ، المنعم عليهم ـ بعد شهادة التوحيد ـ بحراسة عقائدهم عن ظلمات التشكيك والترديد ، السالك بهم إلى اتباع رسوله المصطفى واقتفاء آثار صحبه الأكرمين المكرمين بالتأييد والتسديد ، المتجلى لهم فى ذاته وأفعاله بمحاسن أوصافه التى لايدركها إلا من ألقى السمع وهو شهيد ، المعرف إياهم أنه فى ذاته واحد لا شريك له ، فرد لامثل له ، صمد لا ضد له ، منفرد لا ند له ، وأنه واحد قديم لا أول له ، أزلى لا بداية

له ، مستمر الوجود لا آخر له ، أبدى لانهاية له ، قيوم لاانقطاع له ، دائم لاانصرام له ، لم يزل ولايزال موصوفاً بنعوت الجلال ، لا يقضى عليه بالانقضاء والانفصال بتصرم الآباد وانقراض الآجال ، بل هو الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، وهو بكل شيء عليم .

التنزيه :

وأنه ليس بجسم مصور ، ولا جوهر محدود مقدر ، وأنه لايماثل الأجسام لا فى التقدير ولا فى قبول الانقسام ، وأنه ليس بجوهر ولا تحله الجواهر ، ولا بعرض ولا تحله الأعراض ، بل لايماثل موجوداً ولا يماثله موجود ، ليس كمثله شيء ولا هو مثل شيء ، وأنه لا يحده المقدار ولا تحويه الأقطار ، ولا تحيط به الجهات ، ولا تكتنفه الأرضون ولاالسماوات ، وأنه مستو على العرش على الوجه الذى قاله وبالمعنى الذى أراده ، استواء منزهاً عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال ، لايحمله العرش ، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون فى قبضته ، وهو فوق العرش والسماء ، وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى ، فوقية لا تزيده قرباً إلى العرش والسماء ، كما لا تزيده بعداً عن

الأرض والثرى ، بل هو رفيع الدرجات عن العرش والسماء ، كما أنه رفيع الدرجات عن الأرض والثرى ، وهو - مع ذلك - قريب من كل موجود ، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد ، وهو على كل شىء شهيد ، إذ لا يماثل قربه قرب الأجسام ، كما لا تماثل ذاته ذات الأجسام ، وأنه لايحل فى شىء ولايحل فيه شىء ، تعالى عن أن يحويه مكان ، كما تقدس عن أن يحده زمان ، بل كان قبل خلق الزمان والمكان ، وهو الآن على ما عليه كان ، وأنه بائن عن خلقه بصفاته ، ليس فى ذاته سواه ، ولا فى سواه ذاته ، وأنه مقدس عن التغير والانتقال ، لاتحله الحوادث ، ولا تعتريه العوارض ، بل لايزال فى نعوت جلاله منزهاً عن الزوال ، وفى صفات كماله مستغنياً عن زيادة الاستكمال ، وأنه فى ذاته معلوم الوجود بالعقول ، مرئى الذات بالابصار ، نعمة منه ولطفاً بالأبرار فى دار القرار ، وإتماماً منه للنعيم بالنظر إلى وجهه الكريم .

الحياة والقدرة :

وأنه تعالى حى قادر ، جبار قاهر ، لا يعتريه قصور ولاعجز ، ولا تأخذه سنة ولانوم ، ولا يعارضه فناء ولاموت . وأنه ذو الملك والملكوت ، والعزة والجبروت ، له السلطان

والقهر ، والخلق والأمر والسموات مطويات بيمينه ، والخلائق مقهورون فى قبضته . وأنه المنفرد بالخلق والاختراع ، المتوحد بالايجاد والابداع ، خلق الخلق وأعمالهم ، وقــدر أرزاقهم وآجالهم ، لا يشذ عن قبضته مقـدور ، ولا يعزب عن قدرته تصاريف الأمور ، لا تحصى مقدوراته ، ولاتتناهى معلوماته .

العـلم :

وأنه عالم بجميع المعلومات ، محيط بما يجرى من تخوم الأرضين إلى أعلى السموات ، وأنه عالم لا يعزب عن علمه مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ، بل يعلم دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء فى الليلة الظلماء ، ويدرك حركة الذر فى جو الهواء ويعلم السر وأخفى ، ويطلع على هواجس الضمائر وحركات الخواطر وخفيات السرائر ، بعلم قديم أزلى ، لم يزل موصوفا به فى ازل الآزال لا بعلم متجدد حاصل فى ذاته بالحلول والانتقال .

الإرادة :

وأنه تعالى مريد للكائنات ، مدبر للحادثات ، فلا يجرى فى الملك والملكوت قليل أو كثير صغير أو كبير ، خير أو شر ، نفع أو ضر ،

إيمـان أو كفر ، عرفان أو نكر ، فوز أو خسران ، زيادة أو نقصان ، طاعة أو عصيان ، إلا بقضائه وقدره وحكمته ومشيئته . فما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن . لا يخرج عن مشيئته لفتة ناظر ولافلتة خاطر ، بل هو المبدىء المعيد ، الفعال لما يريد ، لا راد لأمره ولامعقب لقضائه ، ولامهرب لعبد عن معصيته إلا بتوفيقه ورحمته ، ولاقوة له على طاعته إلا بمشيئته وإرادته . فلو اجتمع الانس والجن والملائكة والشياطين على أن يحركوا فى العالم ذرة أو يسكنوها دون إرادته ومشيئته لعجزوا عن ذلك . وأن إرادته قائمة بذاته فى جملة صفاته ، لم يزل كذلك موصوفا بها مريدا فى أزله لوجود الأشياء فى أوقاتها التى قدرها فوجدت فى أوقاتها كما أراده فى أزله من غير تقدم ولاتأخر ، بل وقعت على وفق علمه وإرادته من غير تبدل ولا تغير . دبر الأمور لا بترتيب أفكار ولا تربص زمان ، فلذلك لم يشغله شأن عن شأن .

السمع والبصر :

وأنه تعالى سميع بصير ، يسمع ويرى ، لا يعزب عن سمعه مسموع وإن خفى ، ولايغيب عن رؤيته مرئى وإن دق ، ولايحجب سمعه بعد ، ولا يدفع رؤيته ظلام . يرى من غير حدقة وأجفان ،

ويسمع من غير أصمخة وآذان ، كما يعلم بغير قلب ، ويبطش بغير ، جارحة ، ويخلق بغير آلة . إذ لا تشبه صفاته صفات الخلق ، كما لاتشبه ذاته ذوات الخلق .

الكلام :

وأنه تعالى متكلم ، آمر ، ناه ، واعد ، متوعد ، بكلام أزلى قديم قائم بذاته لايشبه كلام الخلق ، فليس بصوت يحدث من انسلال هواء أو اصطكاك أجرام ، ولا بحرف ينقطع بإطباق شفة أو تحريك لسان . وأن القرآن والتوراة والانجيل والزبور كتبه المنزلة على رسله عليهم السلام . وأن القرآن مقروء بالألسنة مكتوب فى المصاحف ، محفوظ فى القلوب ، وأنه مع ذلك قديم قائم بذات الله تعالى ، لا يقبل الانفصال والافتراق بالانتقال إلى القلوب والأوراق. وأن موسى صلى الله عليه وسلم. سمع كلام الله بغير صوت ولا حرف كما يرى الأبرار ذات الله تعالى فى الآخرة من غير جوهر ولا عرض . وإذا كانت له هذه الصفات . كان حيا عالما قادرا مريدا، سميعاً بصيرا متكلما ، بالحياة والقدرة والعلم والارادة والسمع والبصر والكلام لا بمجرد الذات .

الأفعـــــــــال :

وأنه سبحانه وتعالى لاموجود سواه إلا وهو حادث بفعله وفائض من عدله ، على أحسن الوجوه وأكملها وأتمها وأعدلها . وأنه حكيم فى أفعـــاله ، عادل فى أقضيته ، لايقاس عدله بعدل العباد ، إذ العبد يتصور منه الظلم بتصرفه فى ملك غيره ، ولا يتصور الظلم من الله تعالى ، فانه لايصادف لغيره ملكا حتى يكون تصرفه فيه ظلماً ، فكل ماسواه من إنس وجن وملك وشيطان وسماء وأرض وحيوان ونبات وجوهر وعرض ومدرك ومحسوس حادث اخترعه بعد العدم اختراعاً ، وأنشأه إنشاء بعد أن لم يكن شيئاً . إذ كان فى الأزل موجوداً وحده ، ولم يكن معه غيره ، فأحدث الخلق بعـــد ذلك إظهاراً لقدرته وتحقيقاً لما سبق من إرادته ، ولما حق فى الازل من كلمته . لا لافتقاره اليه وحاجته . وأنه متفضل بالخلق والاختراع والتكليف لا عن وجوب ، ومتطول بالانعام والإصلاح لاعن لزوم . فله الفضل والاحسان والنعمة والامتنان ، إذ كان قادراً على أن يصب على عباده أنواع العذاب، ويبتليهم بضروب الآلام والاوصاب ، ولو فعل ذلك لكان منه عدلا ، ولم يكن منه قبيحاً ولا ظلماً . وأنه عز

وجل يثيب عباده المؤمنين على الطاعات بحكم الكرم والوعد ، لا بحكم الاستحقاق واللزوم له ، إذ لا يجب عليه لأحد فعل ، ولا يتصور منه ظلم ، ولا يجب لأحد عليه حق ، وأن حقه فى الطاعات وجب على الخلق بإيجابه على ألسنة أنبيائه عليهم السلام ، لا بمجرد العقل . ولكنه بعث الرسل وأظهر صدقهم بالمعجزات الظاهرة ، فبلغوا أمره ونهيه ووعده ووعيده ، فوجب على الخلق تصديقهم فيما جاءوا به .

معنى الكلمة الثانية :

وهى الشهادة للرسل بالرسالة ، وأنه بعث النبى الأمى القرشى محمد ﷺ برسالته إلى كافة العرب والعجم والجن والإنس ، فنسخ بشريعته الشرائع إلا ما قرره منها ، وفضله على سائر الأنبياء وجعله سيد البشر ، ومنع كمال الإيمان بشهادة التوحيد ، وهو قول لا إله إلا الله ، ما لم تقترن بها شهادة الرسول ، وهو قولك : محمد رسول الله ، وألزم الخلق تصديقه فى جميع ما أخبر عنه من أمور الدنيا والآخرة ، وأنه لا يتقبل إيمان عبد حتى يؤمن بما أخبر به بعد الموت ، وأوله سؤال منكر ونكير ، وهما شخصان مهيبان هائلان يقعدان العبـــد فى قبره سويا ذا روح وجسد ،

فيسألانه عن التوحيد والرسالة . ويقولان له : من ربك ومادينك ومن نبيك ؛ وهما فتانا القبر ، وسؤالهما : أول فتنة بعد الموت . وأن يؤمن بعذاب القبر ، وأنه حق ، وحكمه عدل على الجسم والروح على مايشاء . وأن يؤمن بالميزان ذى الكفتين واللسان وصفته فى العظم أنه مثل طبقات السموات والأرض ، توزن فيه الأعمال بقدرة الله تعالى ، والصنج يومئذ مثاقيل الذر والخردل تحقيقاً لتمام العدل ، وتوضع صحائف الحسنات فى صورة حسنة فى كفة النور ، فيثقل بها الميزان على قدر درجاتها عند الله بفضل الله ، وتطرح صحائف السيئات فى صورة قبيحة فى كفة الظلمة ، فيخف بها الميزان بعدل الله . وأن يؤمن بأن الصراط حق وهو جسر ممدود على متن جهنم ، أحد من السيف ، وأدق من الشعر ، تزل عليه أقدام الكافرين بحكم الله سبحانه ، فتهوى بهم إلى النار ، وتثبت عليه أقدام المؤمنين بفضل الله فيساقون إلى دار القرار . وأن يؤمن بالحوض المورود ، حوض محمد ﷺ ، يشرب منه المؤمنون قبل دخول الجنة وبعد جواز الصراط ، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً ، عرضه مسيرة شهر ، ماؤه أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل ، حوله أباريق عددها بعدد نجوم

السماء ، فيه ميزابان يصبان فيه من الكوثر ، وأن يؤمن بالحساب وتفاوت الناس فيه إلى مناقش فى الحساب وإلى مسامح فيه وإلى من يدخل الجنة بغير حساب وهم المقربون . فيسأل الله تعالى من شاء من الأنبياء عن تبليغ الرسالة ، ومن شاء من الكفار عن تكذيب المرسلين ، ويسأل المبتدعة عن السنة . ويسأل المسلمين عن الأعمال . وأن يؤمن بإخراج الموحدين من النار بعد الانتقام حتى لا يبقى فى جهنم موحد بفضل الله تعالى ، فلا يخلد فى النار موحد . وأن يؤمن بشفاعة الأنبياء ، ثم العلماء ، ثم الشهداء ، ثم سائر المؤمنين كل على حسب جاهه ومنزلته عند الله تعالى ، ومن بقى من المؤمنين ولم يكن له شفيع ، أخرج بفضل الله عز وجل ، فلا يخلد فى النار مؤمن ، بل يخرج منها من كان فى قلبه مثقال ذرة من الايمان ، وأن يعتقد فضل الصحابة رضى الله عنهم وترتيبهم ، وأن أفضل الناس بعد النبى ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على ، رضى الله عنهم ، وأن يحسن الظن بجميع الصحابة ، ويثنى عليهم ، كما أثنى الله عز وجل ورسوله ﷺ أجمعين . فكل ذلك مما وردت به الأخبار ، وشهدت به الآثار فمن اعتقد جميع

ذلك موقناً به ، كان من أهل الحق وعصابة السنة وفارق رهط الضلال وحزب البدعة .

فنسأل الله كمال اليقين وحسن الثبات فى الدين لنا ولكافة المسلمين برحمته ، إنه أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى كل عبد مصطفى .

الفصل الثاني

في وجه التدريج إلى الإرشاد ، وترتيب الاعتقاد

إعلم أن ما ذكرناه في ترجمة العقيدة ينبغي أن يقدم إلى الصبي في أول نشوه ليحفظه حفظاً ، ثم لا يزال ينكشف له معناه في كبره شيئاً فشيئاً ، فابتداؤه الحفظ ثم الفهم ثم الاعتقاد والإيقان والتصديق به ؛ وذلك مما يحصل في الصبي بغير برهان ، فمن فضل الله سبحانه على قلب الانسان أن شرحه في أول نشوه للايمان من غير حاجة إلى حجة وبرهان . وكيف ينكر ذلك ، وجميع عقائد العوام مبادئها التلقين المجرد والتقليد المحض ؟ نعم يكون الاعتقاد الحاصل بمجرد التقليد غير خال من نوع من الضعف في الابتداء على معنى أنه يقبل الازالة بنقيضه لو ألقي اليه ، فلا بد من تقويته واثباته في نفس الصبي والعامي حتى يترسخ ولا يتزلزل . وليس الطريق في تقويته واثباته أن يعلم صنعة الجدل والكلام ، بل يشتغل بتلاوة القرآن وتفسيره وقراءة الحديث ومعانيه ويشتغل

بوظائف العبادات . فلا يزال اعتقاده يزداد رسوخا بما يقرع سمعه من أدلة القرآن وحججه ، وبما يرد عليه من شواهد الاحاديث وفوائدها ، وبما يسطع عليه من أنوار العبادات ووظائفها ، وبما يسرى اليه من مشاهدة الصالحين ومجالستهم وسيماهم وسماعهم وهيئاتهم فى الخضوع لله عز وجل ، والخوف منه ، والاستكانة له ، فيكون أول التلقين كإلقاء بذر فى الصدر ، وتكون هذه الأسباب كالسقى والتربية له ، حتى ينمو ذلك البذر ويقوى ويرتفع شجرة طيبة راسخة أصلها ثابت وفرعها فى السماء . وينبغى أن يحرس سمعه من الجدل والكلام غاية الحراسة ، فإن ما يشوشه الجدل أكثر مما يمهده ، وما يفسده أكثر مما يصلحه ؛ بل تقويته بالجدل تضاهى ضرب الشجرة بالمدقة من الحديد ، رجاء تقويتها بأن تكثر أجزاؤها ، وربما يفتتها ذلك ويفسدها وهو الاغلب ، والمشاهدة تكفيك فى هذا بياناً ، فناهيك بالعيان برهاناً . فقس عقيدة أهل الصلاح والتقى من عوام الناس ، بعقيدة المتكلمين والمجادلين فترى اعتقاد العامى فى الثبات كالطود الشامخ لا تحركه الدواهى والصواعق ، وعقيدة المتكلم الحارس اعتقاده بتقسيمات الجدل كخيط مرسل فى الهواء تفيئه الرياح مرة هكذا ومرة هكذا ، إلا من سمع منهم دليل الاعتقاد فتلقفه تقليدا ، كما تلقف

نفس الاعتقاد تقليدا . إذ لا فرق فى التقليد بين تعلم الدليل أو تعلم المدلول ؛ فتلقين الدليل شيء ، والاستدلال بالنظر شيء آخر بعيد عنه .

ثم الصبى إذا وقع نشوه على هذه العقيدة ، إن اشتغل بكسب الدنيا لم ينفتح له غيرها ، ولكنه يسلم فى الآخرة باعتقاد أهل الحق اذ لم يكلف الشرع أجلاف العرب أكثر من التصديق الجازم بظاهر هذه العقائد ، فأما البحث والتفتيش وتكلف نظم الأدلة فلم يكلفوه أصلا . وإن أراد أن يكون من سالكى طريق الآخرة وساعده التوفيق حتى اشتغل بالعمل ولازم التقوى ونهى النفس عن الهوى ، واشتغل بالرياضة والمجاهدة ، انفتحت له أبواب من الهداية تكشف عن حقائق هذه العقيدة بنور إلهى يقذف فى قلبه بسبب المجاهدة ، تحقيقاً لوعده عز وجل ، إذ قال : «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين . وهو الجوهر النفيس الذى هو غاية إيمان الصديقين والمقربين ، واليه الإشارة بالسر الذى وقر فى صدر أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، حيث فضل به الخلق ، وانكشاف ذلك السر ، بل تلك الأسرار ، له درجات بحسب درجات المجاهدة ودرجات الباطن فى النظافة والطهارة عما سوى الله تعالى ، وفى الاستضاءة بنور اليقين .وذلك

كتفاوت الخلق فى أسرار الطب والفقه وسائر العلوم ، إذ يختلف ذلك باختلاف الاجتهاد واختلاف الفطرة فى الذكاء والفطنة ؛ وكما لا تنحصر تلك الدرجات ، فكذلك هذه.

مسألة :

فإن قلت : تعلم الجدل والكلام مذموم كتعلم النجوم أو هو مباح أو مندوب إليه ؟

فاعلم أن للناس فى هذا غلوا وإسرافا فى أطراف . فمن قائل إنه بدعة وحرام ، وأن العبد إن لقى الله عز وجل بكل ذنب سوى الشرك خير له من أن يلقاه بالكلام . ومن قائل إنه واجب وفرض إما على الكفاية أو على الأعيان ، وإنه أفضل الأعمال وأعلى القربات ، فإنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله تعالى .

وإلى التحريم ذهب الشافعى ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أهل الحديث من السلف . قال ابن عبد الأعلى رحمه الله : سمعت الشافعى رضى الله عنه يوم ناظر حفصاً الفرد ، وكان من متكلمى المعتزلة يقول : لأن يلقى الله عز وجل العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله ، خير له من أن يلقاه بشىء من علم الكلام ؛

ولقد سمعت من حفص كلاما لا أقدر أن أحكيه . وقال أيضاً : قد أطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننته قط ، ولأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ـ ما عدا الشرك ـ خير له من أن ينظر فى الكلام . وحكى الكرابيسى أن الشافعى رضى الله عنه سئل عن شيء من الكلام فغضب وقال : سل عن هذا حفصاً الفرد وأصحابه أخزاهم الله . ولما مرض الشافعى رضى الله عنه ، دخل عليه حفص الفرد ، فقال له : من أنا ؟ فقال : حفص الفرد ، لاحفظك الله ولا رعاك حتى تتوب مما أنت فيه . وقال أيضاً : لو علم الناس مافى الكلام من الأهواء لفروا منه فرارهم من الأسد وقال أيضاً إذا سمعت الرجل يقول الاسم هو المسمى أو غير المسمى فاشهد بأنه من أهل الكلام، ولا دين له. قال الزعفرانى قال الشافعى حكمى فى أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم فى القبائل والعشائر . ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ فى الكلام .

وقال أحمد بن حنبل : لا يفلح صاحب الكلام أبداً ، ولا تكاد ترى أحداً نظر فى الكلام إلا وفى قلبه دغل . وبالغ فى ذمه ، حتى هجر الحارث المحاسبي — مع زهده وورعه — بسبب تصنيفه كتاباً فى الرد على المبتدعة ، وقال له : ويحك ألست تحكى بدعتهم

أولا ، ثم ترد عليهم ؟ ألست تحمل الناس بتصنيفك على مطالعة البدعة والتفكر فى تلك الشبهات فيدعوهم ذلك إلى الرأى والبحث ؟ وقال أحمد رحمه الله : علماء الكلام زنادقة .

وقال مالك رحمه الله : أرأيت أن جاءه من هو أجدل منه ؟ أبدع دينه كل يوم لدين جديد ؟ يعنى أن أقوال المتجادلين تتفاوت وقال مالك رحمه الله أيضاً : لاتجوز شهادة أهل البدع والأهواء. فقال بعض أصحابه فى تأويله : إنه أراد بأهل الأهواء أهل الكلام على أى مذهب كانوا .

وقال أبو يوسف : من طلب العلم بالكلام تزندق .

وقال الحسن : لاتجادلوا أهل الأهواء ، ولا تجالسوهم ، ولا تسمعوا منهم .

وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا ، ولاينحصر مانقل عنهم من التشديدات فيه . وقالوا : ماسكت عنه الصحابة . مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصح بترتيب الألفاظ من غيرهم — إلا لعلمهم بما يتولد منه من الشر . ولذلك قال النبى ﷺ : هلك المتنطعون هلك المتنطعون هلك المتنطعون ، أى المتعمقون فى فى البحث والاستقصاء . واحتجوا أيضاً بأن ذلك لو كان من

الدين ، لكان ذلك أهم ما يأمر به رسول ﷺ ، ويعلم طريقه ، ويثني عليه وعلى أربابه . فقد علمهم الاستنجاء وندبهم إلى علم الفرائض ، وأثنى عليهم ، ونهاهم عن الكلام فى القدر ، وقال : أمسكوا عن القدر . وعلى هذا استمر الصحابة رضى الله عنهم .

فالزيادة على الأستاذ طغيان وظلم ، وهم الأستاذون والقدوة ، ونحن الأتباع والتلامذة .

وأما الفرقة الأخرى فاحتجوا بأن قالوا : إن المحذور من الكلام إن كان ، هو لفظ الجوهر والعرض . وهذه الاصطلاحات الغريبة التى لم تعهدها الصحابة رضى الله عنهم ، فالأمر فيه قريب ، إذ ما من علم إلا وقد أحدث فيه اصطلاحات لأجل التفهيم ، كالحديث والتفسير والفقه ، ولو عرض عليهم عبارة النقض والكسر والتركيب والتعدية وفساد الوضع إلى جميع الأسئلة التى تورد على القياس ، لما كانوا يفقهونه .. فإحداث عبارة للدلالة على مقصود صحيح كإحداث آنية على هيئة جديدة لاستعمالها فى مباح . وإن كان المحظور هو المعنى ، فنحن لا نعني به إلا معرفة الدليل على حدوث العالم ووحدانية الخالق وصفاته ، كما جاء فى فى الشرع ، فمن أين تحرم معرفة الله تعالى بالدليل ؟ وإن كان المحظور

هو التشغب والتعصب ، والعداوة والبغضاء ، وما يفضى إليه الكلام ، فذلك محرم ويجب الإحتراز عنه . كما أن الكبر والعجب والرياء وطلب الرياسة مما يفضى إليه علم الحديث والتفسير والفقه ، وهو محرم يجب الاحتراز عنه ، ولكن لا يمنع من العلم لأجل أدائه إليه . وكيف يكون ذكر الحجة والمطالبة بها والبحث عنها ، محظوراً ، وقد قال الله تعالى : قل هاتوا برهانكم ، وقال عز وجل : ليهلك من هلك عن بينة ويحيي من حى عن بينة ، وقال تعالى : قل هل عندكم من سلطان بهذا ، أى حجة وبرهان ، وقال تعالى : قل فلله الحجة البالغة ، وقال تعالى : ألم تر إلى الذى حاج ابراهيم فى ربه ، إلى قوله : فبهت الذى كفر ، إذ ذكر سبحانه احتجاج ابراهيم ومجادلته وإفحامه خصمه فى معرض الثناء عليه ، وقال عز وجل : وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه ، وقال تعالى : قالوا يانوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا ، وقال تعالى فى قصة فرعون : ومارب العالمين ، إلى قوله : أولو جئتك بشئ مبين وعلى الجملة فالقرآن من أوله إلى آخره محاجة مع الكفار .

فعمدة أدلة المتكلمين فى التوحيد قوله تعالى : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا . وفى النبوة ، « وإن كنتم فى ريب مما نزلناه على عبدنا فأتوا بسورة من مثله » . وفى البعث ، « قل يحييها الذى

أنشأها أول مرة » . إلى غير ذلك من الآيات والأدلة . ولم تزل الرسل صلوات الله عليهم يحاجون المنكرين ويجادلونهم . قال تعالى : وجادلهم بالتى هى أحسن . فالصحابة رضى الله عنهم أيضاً كانوا يحاجون المنكرين ويجادلون ، ولكن عند الحاجة ؛ وكانت الحاجة إليه قليلة فى زمانهم . وأول من سن دعوة المبتدعة بالمجادلة إلى الحق على بن أبى طالب رضى الله عنه ، إذ بعث ابن عباس رضى الله عنهما إلى الخوارج فكلمهم فقال : ماتنقمون على إمامكم ؟ قالوا : قاتل ولم يسب ولم يغنم ، فقال : ذلك فى قتال الكفار ، أرأيتم لو سبيت عائشة رضى الله عنها فى يوم الجمل ، فوقعت عائشة رضى الله عنها فى سهم أحدكم ، أكنتم تستحلون منها ماتستحلون من ملككم وهى أمكم فى نص الكتاب ؟ فقالوا : لا . فرجع منهم إلى الطاعة بمجادلته ألفان .

وروى أن الحسن ناظر قدريا ، فرجع عن القدر . وناظر على بن أبى طالب كرم الله وجهه رجلا من القدرية . وناظر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يزيد بن عميرة فى الإيمان ، قال عبد الله : لو قلت إنى مؤمن لقلت إنى فى الجنة ، قال له يزيد بن عميرة : ياصاحب رسول الله هذه زلة منك ، وهل الإيمان إلا أن

تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث والميزان وتقيم الصلاة والصوم والزكاة ، ولنا ذنوب لو نعلم أنها تغفر لنا لعلمنا أننا من أهل الجنة ، فمن أجل ذلك نقول إنا مؤمنون ولا نقول إنا من أهل الجنة ؟ فقال ابن مسعود : صدقت والله إنها منى زلة .

فينبغى أن يقال : كان خوضهم فيه قليلا لا كثيراً ، وقصيراً لا طويلا ، وعند الحاجة لا بطريق التصنيف والتدريس واتخاذه صناعة .

فيقال : أما قلة خوضهم فيه فإنه كان لقلة الحاجة ، إذ لم تكن البدعة تظهر فى ذلك الزمان . وأما القصر فقد كان الغاية إفحام الخصم واعترافه وانكشاف الحق وإزالة الشبهة ، فلو طال اشكال الخصم أو لجاجه لطال لامحالة الزامهم ، وما كانوا يقدرون قدر الحاجة بميزان ولا مكيال بعد الشروع فيها . وأما عدم تصديهم للتدريس والتصنيف فيه ، فهكذا كان دأبهم فى الفقه والتفسير والحديث أيضاً ، فإن جاز تصنيف الفقه ووضع الصور النادرة التى لا تتفق إلا على الندور إما ادخاراً ليوم وقوعها وإن كان نادراً أو تشحيذاً للخواطر ، فنحن أيضاً نرتب طرق المجادلة لتوقع وقوع الحاجة بثوران شبهة أو هيجان مبتدع أو لتشحيذ

الخاطر أو لادخار الحجة حتى لا يعجز عنها عند الحاجة كمن يعد السلاح قبل القتال ليوم القتال .

فهذا ما يمكن أن يذكر للفريقين .

فإن قلت : فما المختار عندك فيه ؟ .

فاعلم أن الحق فيه أن إطلاق القول بذمه فى كل حال ، أو بحمده فى كل حال ، خطأ ؛ بل لابد فيه من تفصيل . فاعلم أولا ، أن الشئ قد يحرم لذاته كالخمر والميتة ، وأعنى بقولى لذاته أن علة تحريمه وصف فى ذاته وهو الاسكار والموت . وهذا إذا سئلنا عنه أطلقنا القول بأنه حرام ، ولا يلتفت إلى إباحة الميتة عند الاضطرار وإباحة تجرع الخمر إذا غص الإنسان بلقمة ولم يجد ما يسيغها سوى الخمر وإلى ما يحرم لغيره كالبيع على بيع أخيك المسلم فى وقت الخيار والبيع وقت النداء ، وكأكل الطين فإنه يحرم لما فيه من الأضرار . وهذا ينقسم إلى ما يضر قليله وكثيره؛ فيطلق القول عليه بأنه حرام ، كالسم الذى يقتل قليله وكثيره ؛ وإلى ما يضر عند الكثرة ، فيطلق القول عليه بالاباحة ، كالعسل فإن كثيره يضر بالمحرور ، وكأكل الطين . وكان اطلاق التحريم على الطين والخمر ، والتحليل على العسل التفات الى أغلب الأحوال

فإن تصدى شىء تقابلت فيه الأحوال ، فالأولى والأبعد عن الالتباس أن يفصل .

فنعود إلى علم الكلام ونقول : إن فيه منفعة وفيه مضرة . فهو باعتبار منفعته فى وقت الانتفاع حلال أو مندوب إليه أو واجب ، كما يقتضيه الحال ؛ وهو باعتبار مضرته فى وقت الاستضرار ومحله حرام . أما مضرته فاثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم ، فذلك مما يحصل فى الابتداء ورجوعها بالدليل مشكوك فيه ويختلف فيه الأشخاص فهذا ضرره فى الاعتقاد الحق . وله ضرر آخر فى تأكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة ، وتثبيته فى صدورهم بحيث تنبعث دواعيهم ويشتد حرصهم على الاصرار عليه . ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذى يثور من الجدل ولذلك ترى المبتدع العامى يمكن أن يزول اعتقاده باللطف فى أسرع زمان إلا إذا كان نشوؤه فى بلد يظهر فيها الجدل والتعصب فإنه لو اجتمع عليه الأولون والآخرون لم يقدروا على نزع البدعة من صدره ، بل الهوى والتعصب وبغض خصوم المجادلين وفرقة المخالفين يستولى على قلبه ويمنعه من إدراك الحق . حتى لو قيل له : هل تريد أن يكشف الله تعالى لك الغطاء ، ويعرفك بالعيان أن

الحق مع خصمك ، لكره ذلك خيفة أن يفرح به خصمه ، وهذا هو الداء العضال الذى استطار فى البلاد والعباد ، وهو نوع فساد أثاره المجادلون بالتعصب . فهذا ضرره .

وأما منفعته ، فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ماهى عليه ، وهيهات . فليس فى الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف . ولعل التخطيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف . وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوى ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا ، فاسمع هذا ممن خبر الكلام ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين وجاوز ذلك إلى التعمق فى علوم أخر تناسب نوع الكلام وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة ، من هذا الوجه مسدود . ولعمرى لاينفك الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور ، ولكن على الندور فى أمور جلية تكاد تفهم قبل التعمق فى صنعة الكلام ؛ بل منفعته ، شىء واحد وهو حراسة العقيدة التى ترجمناها على العوام وحفظها عن تشويشات المبتدعة بأنواع الجدل . فإن العامى ضعيف يستفزه جدل المبتدع وإن كان فاسداً ، ومعارضة الفاسد بالفاسد تدفعه . والناس متعبدون بهذه

العقيدة التى قدمناها ، إذ ورد الشرع بها لما فيها من صلاح دينهم ودنياهم ، وأجمع السلف الصالح عليها ؛ والعلماء يتعبدون بحفظها على العوام من تلبيسات المبتـــدعة ، كما تعبد السلاطين بحفظ أموالهم عن تهجمات الظلمة والغصاب .

وإذا وقعت الاحاطة بضرره ومنفعته ، فينبغى أن يكون كالطبيب الحاذق فى استعمال الدواء الخطر ، إذ لا يضعه إلا فى موضعه ، وذلك فى وقت الحاجة وعلى قدر الحاجة .

وتفصيله أن العوام المشتغلين بالحرف والصناعات يجب أن يتركوا على سلامة عقائدهم التى اعتقدوها مهما تلقنوا الاعتقاد الحق الذى ذكرناه ، فإن تعليمهم الكلام ضرر محض فى حقهم ؛ إذ ربما يثير لهم شكا ، ويزلزل عليهم الاعتقاد ، ولا يمكن القيام بعد ذلك بالاصلاح . وأما العامى المعتقد للبدعة فينبغى أن يدعى إلى الحق بالتلطف لا بالتعصب ، وبالكلام اللطيف المقنع للنفس المؤثر فى القلب القريب من سياق أدلة القرآن والحديث الممزوج بفن من الوعظ والتحذير ، فإن ذلك أنفع من الجدل الموضوع على شرط المتكلمين . إذ العامى إذا سمع ذلك اعتقد أنه نوع صنعة من الجدل تعلمها المتكلم ليستدرج النـاس إلى اعتقاده ، فإن عجز

عن الجواب قدر أن المجادلين من أهل مذهبه أيضاً يقدرون على دفعه . فالجدل مع هذا ومع الأول حرام ، وكذا مع من وقع فى شك إذ يجب إزالته باللطف والوعظ والأدلة القـــريبة المقبولة البعيدة عن تعمق الكلام . واستقصاء الجدل إنما ينفع فى موضع واحد ، وهو أن يفرض عامى اعتقد البدعة بنوع جدل سمعه ، فيقابل ذلك الجدل بمثله ، فيعود إلى اعتقاد الحق . وذلك فيمن ظهر له من الأنس بالمجادلة ما يمنعه عن القناعة بالمواعظ والتحذيرات العامية ، فقد انتهى هذا إلى حالة لا يشفيه منها إلا دواء الجدل . فجاز أن يلقى إليه .

وأما فى بلاد تقل فيها البدعة ، ولا تختلف فيها المذاهب ، فيقتصر فيها على ترجمة الاعتقاد الذى ذكرناه ، ولا يتعرض للأدلة ويتربص وقوع شبهه ؛ فإن وقعت ذكر بقدر الحاجة . فإن كانت البدعة شائعة ، وكان يخاف على الصبيان أن يخدعوا ، فلا بأس بأن يعلموا القدر الذى أودعناه كتاب « الرسالة القدسية » ليكون ذلك سبباً لدفع تأثير مجادلات المبتدعة إن وقعت إليهم ، وهذا مقدار مختصر ، وقد أودعناه هذا الكتاب لاختصاره .

فإن كان فيه ذكاء وتنبه بذكائه لموضع سؤال أو ثارت فى نفسه

شبهة ، فقد بدت العلة المخطورة ، وظهر الداء ، فلا بأس أن يرقى منه إلى القدر الذى ذكرناه فى كتاب « الاقتصاد فى الاعتقاد » ، وهو قدر خمسين ورقة ، وليس فيه خروج عن النظر فى قواعد العقائد ، إلى غير ذلك من مباحث المتكلمين .

فإن أقنعه ذلك كف عنه ، وإن لم يقنعه ذلك فقد صارت العلة مزمنة والداء غالباً والمرض سارياً ، فليتلطف به الطبيب بقدر إمكانه ، وينتظر قضاء الله تعالى فيه إلى أن ينكشف له الحق بتبيانة من الله سبحانه ، أو يستمر على الشك والشبهة إلى ماقدر له . فالقدر الذى يحويه ذلك الكتاب وجنسه من المصنفات هو الذى يرجى نفعه ، فأما الخارج منه فقسمان :

أحدهما : بحث عن غير قواعد العقائد ، كالبحث عن الاعتمادات وعن الأكوان وعن الإدراكات وعن الخوض فى الرؤية ، هل كان لها ضد يسمى المنع أو العمى ، وإن كان فذلك واحد هو منع عن جميع مالايرى أو ثبت لكل مرئى يمكن رؤيته منع بحسب عدده ، إلى غير ذلك من الترهات المضلات .

والقسم الثانى : زيادة تقرير لتلك الأدلة فى غير تلك القواعد وزيادة أسئلة وأجوبة . وذلك أيضاً استقصاء لا يزيد إلا ضلالا

وجهلا فى حق من لم يقنعه ذلك القدر . فرب كلام يزيده الإطناب والتقرير غموضاً . ولو قال قائل : البحث عن حكم الإدراكات والاعتمادات ، فيه فائدة تشحيذ الخواطر ، والخاطر آلة الدين ، كالسيف آلة الجهاد ، فلا بأس بتشحيذه ؛ كان كقوله لعب الشطرنج يشحذ الخاطر ، فهو من الدين أيضاً . وذلك هوس ، فإن الخاطر يتشحذ بسائر علوم الشرع ، ولا يخاف فيه مضرة ، فقد عرفت بهذا القدر المذموم والقدر المحمود من الكلام ، والحال التى يحمد فيها ، والشخص الذى ينتفع به والشخص الذى لا ينتفع به .

فإن قلت : مهما اعترفت بالحاجة إليه فى دفع المبتدعة ، والآن قد ثارت البدع وعمت البلوى وأرهقت الحاجة ، فلابد أن يصير القيام بهذا العلم من فروض الكفايات ، كالقيام بحراسة الأموال وسائر الحقوق كالقضاء والولاية وغيرهما . ومالم يشتغل العلماء بنشر ذلك والتدريس فيه والبحث عنه لا يدوم ، ولو ترك بالكلية لاندرس . وليس فى مجرد الطباع كفاية لحل شبه المبتدعة مالم يتعلم فينبغى أن يكون التدريس فيه والبحث عنه أيضاً من الكفايات بخلاف زمن الصحابة رضى الله عنهم ، فإن الحاجة ماكانت ماسة إليه .

فاعلم أن الحق أنه لابد فى كل بلد من قائم بهذا العلم مستقل بدفع شبه المبتدعة التى ثارت فى تلك البلدة ، وذلك يدوم بالتعليم. ولكن ليس من الصواب تدريسه على العموم كتدريس الفقه والتفسير ، فإن هذا مثل الدواء والفقه مثل الغذاء ، وضرر الغذاء لا يحذر ، وضرر الدواء محذور لما ذكرنا فيه من أنواع الضرر .

فالعالم به ينبغى أن يخصص بتعليم هذا العلم من فيه ثلاث خصال .

إحداها . التجرد للعلم والحرص عليه ، فإن المحترف يمنعه الشغل عن الاستتمام وإزالة الشكوك إذا عرضت .

والثانية : الذكاء والفطنة والفصاحة ؛ فإن البليد لا ينتفع بفهمه والفدم (١) لا ينتفع بحجاجه ، فيخاف عليه من ضرر الكلام ولا يرجى فيه نفعه .

والثالثة : أن يكون فى طبعه الصلاح والديانة والتقوى ، ولا تكون الشهوات غالبة عليه ، فإن الفاسق بأدنى شبهة ، ينخلع

---

(١) الفدم : العي ، ورجل فدم أى رجل عي ثقيل .

عن الدين ، فإن ذلك يحل عنه الحجر ويرفع السد الذى بينه وبين الملاذ فلا يحرص على إزالة الشبهة ، بل يغتنمها ليتخلص من أعباء التكليف فيكون ما يفسده مثل هذا المتعلم أكثر مما يصلحه .

وإذا عرفت هذه الانقسامات ، اتضح لك أن هذه الحجة المحمودة فى الكلام إنما هى من جنس حجج القرآن من الكلمات اللطيفة المؤثرة فى القلوب المقنعة للنفوس ، دون التغلغل فى التقسيمات والتدقيقات التى لا يفهمها أكثر الناس ، وإذا فهموها اعتقدوا أنها شعوذة وصناعة تعلمها صاحبها للتلبيس ، فإذا قابله مثله فى الصنعة قاومه . وعرفت أن الشافعى وكافة السلف إنما منعوا عن الخوض فيه والتجرد له ، لما فيه الضرر الذى نبهنا عليه ؛ وأن ما نقل عن ابن عباس رضى الله عنه من مناظرة الخوارج ، وما نقل عن على رضى الله عنه من المناظرة فى القدر وغيره كان من الكلام الجلى الظاهر وفى محل الحاجة ، وذلك محمود فى كل حال .

نعم ، وقد تختلف الأعصار فى كثرة الحاجة وقلتها ، فلا يبعد أن يختلف الحكم لذلك . فهذا حكم العقيدة التى تعبد الخلق بها ، وحكم طريق النضال عنها وحفظها . فأما إزالة الشبهة وكشف الحقائق ومعرفة الأشياء على ما هى عليه وإدراك الأسرار التى

يترجمها ظاهر ألفاظ هذه العقيدة ، فلا مفتاح له إلا المجاهدة وقمع الشهوات والإقبال بالكلية على الله تعالى وملازمة الفكر الصافى عن شوائب المجادلات . وهى رحمة من الله عز وجل تفيض على من يتعرض لنفحاتها بقدر الرزق وبحسب التعرض وبحسب قبول المحـــل . وطهارة القلب ، وذلك البحر الذى لا يدرك غوره ولا يبلغ ساحله .

مســـألة :

فإن قلت : هذا الكلام يشير إلى أن هذه العلوم لها ظواهر وأسرار ، وبعضها جلى يبدو أولا وبعضها خفى يتفتح بالمجاهدة والرياضة والطلب الحثيث والفكر الصافى والسر الخالى عن كل شىء من أشغال الدنيا سوى المطلوب . وهذا يكاد يكون مخالفا للشرع ، إذ ليس للشرع ظاهر وباطن وسر وعلن ، بل الظاهر والباطن والسر والعلن واحد فيه .

فاعلم أن انقسام هذه العلوم إلى خفية وجلية لا ينكرها ذو بصيرة إنما ينكرها القاصرون الذين تلقفوا فى أوائل الصبا شيئا وجحدوا عليه ، فلم يكن لهم ترق إلى شأو العلاء ومقامات

العلماء والأولياء ، وذلك ظاهر من أدلة الشرع . قال ﷺ : إن للقرآن ظاهراً وباطنا وحدا ومطلعا . وقال على رضى الله عنه . — وأشار إلى صدره — إن ههنا علوماً جمة لو وجد لها حملة . وقال ﷺ : نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم . وقال ﷺ : ما حدث أحد قوماً بحديث لم تبلغه عقولهم إلا كان فتنة عليهم . وقال الله تعالى: وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون . وقال ﷺ : إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا العالمون بالله تعالى (الحديث إلى آخره) كما أوردناه فى كتاب العلم وقال ﷺ : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيراً . فليت شعرى إن لم يكن ذلك سراً منع من إفشائه لقصور الأفهام عن إدراكه أو لمعنى آخر، فلم لم يذكره لهم ؟ ولا شك أنهم كانوا يصدقونه لو ذكره لهم . وقال ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله عز وجل « الله الذى خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن يتنزل الأمر بينهن » لو ذكرت تفسيره لرجمتمونى ، وفى لفظ آخر لقلتم إنه كافر . وقال أبو هريرة رضى الله عنه : حفظت من رسول الله ﷺ دعاءين ، أما أحدهما فبثثته ، وأما الآخر لو بثثته لقطع هذا الحلقوم . وقال ﷺ : ما فضلكم أبو بكر بكثرة صيام ولا صلاة . ولكن بسر وقر فى صدره رضى الله عنه .

ولا شك أن ذلك السر كان متعلقا بقواعد الدين غير خارج منها وما كان من قواعد الدين لم يكن خافيا بظواهره على غيره . وقال سهل التسترى رضى الله عنه : للعالم ثلاثة علوم ، علم ظاهر يبذله لأهل الظاهر ، وعلم باطن لا يسعه اظهاره إلا لأهله ، وعلم هو بينه وبين الله تعالى لا يظهره لأحد . وقال بعض العارفين : إفشاء سر الربوبية كفر. وقال بعضهم: للربوبية سر لو أظهر لبطلت النبوة ، وللنبوة سر لو كشف لبطل العلم، وللعلماء بالله سر لو أظهروه لبطلت الأحكام . وهذا القائل إن لم يزد بذلك بطلان النبوة فى حق الضعفاء لقصور فهمهم ، فما ذكره ليس بحق ، بل الصحيح أنه لا تناقض فيه ، وأن الكامل من لا يطفئ نور معرفته نور ورعه ، وملاك الورع النبوة .

مسألة :

فإن قلت : هذه الآيات والأخبار يتطرق إليها تأويلات فبين لنا كيفية اختلاف الظاهر والباطن ، فإن الباطن إن كان مناقضا للظاهر ففيه إبطال الشرع. وهو قول من قال : إن الحقيقة خلاف الشريعة ، وهو كفر ، لأن الشريعة عبارة عن الظاهر والحقيقة عبارة عن الباطن ؛ وإن كان لا يناقضه ولا يخالفه فهو

هو فيزول به الانقسام ، ولا يكون للشرع سر لا يفشى ، بل يكون الخفى والجلى واحداً .

فاعلم أن هذا السؤال يحرك خطبا عظيما ، وينجر إلى علوم المكاشفة ، ويخرج عن مقصود علم المعاملة ، وهو غرض هذه الكتب . فإن العقائد التى ذكرناها من أعمال القلوب ، وقد تعبدنا بتلقيها بالقبول والتصديق بعقد القلب عليها ، لا بأن نتوصل إلى أن تنكشف لنا حقائقها ، فإن ذلك لم يكلف به كافة الخلق ،ولولا أنه من الأعمال لما أوردناه فى هذا الكتاب ولولا أنه عمل ظاهر القلب لا عمل باطنه لما أوردناه فى الشطر الأول من الكتاب وإنما الكشف الحقيقى هو صفة سر القلب وباطنه ، ولكن إذا انجر الكلام إلى تحريك خيال فى مناقضة الظاهر للباطن فلا بد من كلام وجيز فى حله . فمن قال : إن الحقيقة تخالف الشريعة أو الباطن يناقض الظاهر فهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان بل الأسرار التى يختص بها المقربون بدركها ولا يشاركهم الأكثرون فى علمها ويمتنعون عن إفشائها إليهم ، ترجع إلى خمسة أقسام :

القسم الأول : أن يكون الشىء فى نفسه دقيقاً تكل أكثر الأفهام عن دركه ، فيختص بدركه الخواص ، وعليهم أن لا يفشوه

إلى غير أهله ، فيصير ذلك فتنة عليهم حيث تقصر أفهامهم عن الدرك وإخفاء سر الروح . وكف رسول الله صلى عليه سلم عن بيانه من هذا القسم ، فإن حقيقته مما تكل الأفهام عن دركه وتقصر الأوهام عن تصور كنهه . ولا تظنن أن ذلك لم يكن مكشوفاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ،فإن من لم يعرف الروح فكأنه لم يعرف نفسه ، ومن لم يعرف نفسه فكيف يعرف ربه سبحانه،ولا يبعد أن يكون ذلك مكشوفاً لبعض الأولياء والعلماء وإن لم يكونوا أنبياء ، ولكنهم يتأدبون بآداب الشرع فيسكتون عما سكت عنه . بل فى صفات الله عز وجل من الخفايا ماتقصر أفهام الجماهير عن دركه،ولم يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الظواهر للأفهام من العلم والقدرة وغيرهما ، حتى فهمها الخلق بنوع مناسبة توهموها إلى علمهم وقدرتهم،إذ كان لهم من الأوصاف ما يسمى علما وقدرة فيتوهمون ذلك بنوع مقايسة . ولو ذكر من صفاته ما ليس للخلق مما يناسبه بعض المناسبة شيء لم يفهموه بل لذة الجماع إذا ذكرت للصبي أو العينين لم يفهمها إلا بمناسبة إلى لذة المطعوم الذى يدركه ؛ ولا يكون ذلك فهما على التحقيق والمخالفه بين علم الله تعالى وقدرته وعلم الخلق وقدرتهم أكثر من المخالفة بين لذة الجماع والأكل .

وبالجملة ، فلا يدرك الإنسان إلى نفسه رصفات نفسه مما هى حاضرة له فى الحال أو مما كانت له من قبل ، ثم بالمقايسة إليه يفهم ذلك لغيره ؛ ثم قد يصدق بأن بينهما تفاوتا فى الشرف والكمال فليس فى قوة البشر إلا أن يثبت لله تعالى ماهو ثابت لنفسه من الفعل والعلم والقدرة وغيرها من الصفات ، مع التصديق بأن ذلك أكمل وأشرف ، فيكون معظم تحريمه على صفات نفسه لا على ما اختص الرب تعالى به من الجلال . ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » ؛ وليس المعنى أعجز عن التعبير عما أدركته ، بل هو اعتراف بالقصور عن إدراك كنه جلاله . ولذلك قال بعضهم : ماعرف الله بالحقيقة سوى الله عز وجل وقال الصديق رضى الله عنه : الحمد لله الذى لم يجعل للخلق سبيلا إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته .

ولنقبض عنان الكلام عن هذا النمط ، ولنرجع إلى الغرض وهو أن أحد الأقسام ما تكل الأفهام عن إدراكه ، ومن جملته الروح ، ومن جملته بعض صفات الله تعالى . ولعل الإشارة إلى مثله فى قوله صلى الله عليه وسلم : إن لله سبعين حجابا من نور لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل من أدركه بصره .

القسم الثانى : من الخفيات التى يمتنع الأنبياء والصديقون عن ذكرها ما هو مفهوم فى نفسه لا يكل الفهم عنه ، ولكن ذكره يضر بأكثر المستمعين ولا يضر بالأنبياء والصديقين . وسر القدر - الذى منع أهل العلم من إنشائه - من هذا القسم . فلا يبعد أن يكون ذكر بعض الحقائق مضراً ببعض الخلق ، كما يضر نور الشمس بأبصار الخفافيش ، وكما تضر رياح الورد بالجعل وكيف يبعد هذا وقولنا : إن الكفر والزنا والمعاصى والشرور ، كله بقضاء الله تعالى وإرادته ، ومشيئته حق فى نفسه . وقد أضر سماعة بقوم إذا أوهم ذلك عندهم أنه دلالة على السفه ، ونقيض الحكمة ، والرضا بالقبيح والظلم ؛ وقد ألحد ابن الراوندى وطائفة من المخذولين بمثل ذلك . وكذلك سر القدر ، لو أفشى، لأوهم عند أكثر الخلق عجزا إذ تقصر أفهامهم عن إدراك ما يزيل ذلك الوهم عنهم . ولو قال قائل : إن القيامة لو ذكر ميقاتها وأنها بعد ألف سنة أو أكثر أو أقل ، لكان مفهوما ؛ ولكن لم يذكر لمصلحة العباد وخوفا من الضرر ، فلعل المدة إليها بعيدة فيطول الأمد وإذا استبطأت النفوس وقت العقاب قل اكتراثها ، ولعلها كانت قريبة فى علم الله سبحانه ولو ذكرت لعظم الخوف وأعرض الناس عن الأعمال وخربت الدنيا . فهذا المعنى لو اتجه وصح ، فيكون مثالا لهذا القسم .

القسم الثالث : أن يكون الشيء بحيث لو ذكر صريحاً لفهم ولم يكن فيه ضرر ، ولكن يكنى عنه على سبيل الاستعارة والرمز ليكون وقعه فى قلب المستمع أغلب وله مصلحة فى أن يعظم وقع ذلك الأمر فى قلبه ، كما لو قال قائل : رأيت فلانا يقلد الدر فى أعناق الخنازير ، فكنى به عن إفشاء العلم وبث الحكمة إلى غير أهلها . فالمستمع قد يسبق إلى فهمه ظاهر اللفظ ، والمحقق إذا نظر وعلم أن ذلك الإنسان لم يكن معه در ولا كان فى موضعه خنزير تفطن لدرك السر والباطن ، فيتفاوت الناس . ومن هذا قال الشاعر :

رجلان ، خياط وآخر حائك
متقابلان على السماك الأعزل .
لا زال ينسج ذاك خرقة مدبر
ويخيط صاحبه صاحبه ثياب المقبل

فإنه عبر عن سبب سماوى فى الأقبال والأدبار برجلين صانعين ، وهذا النوع يرجع إلى التعبير عن المعنى بالصورة التى تتضمن عين المعنى أو مثله . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : إن المسجد لينزوى من النخامة كما تنزوى الجلدة على النار . وأنت ترى أن ساحة المسجد لا تنقبض بالنخامة . ومعناه أن روح المسجد كونه معظما

ورمى النخامة فيه تحقير له ، فيضاد معنى المسجدية مضادة النار لا تصال أجزاء الجلدة . وكذلك قولة صلى الله عليه وسلم : أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار. وذلك من حيث الصورة لم يكن قط ولا يكون، ولكن من حيث المعنى هو كائن ، اذ رأس الحمار لم يكن لحقيقته لكونه وشكله بل لخاصيته وهى البلادة والحمق؛ ومن رفع رأسه قبل الإمام فقد صار رأسه رأس حمار فى معنى البلادة والحمق ، وهو المقصود دون الشكل الذى هو قالب المعنى . إذ من الحمق أن يجمع بين الاقتداء وبين التقدم ، فإنهما متناقضان .

وإنما يعرف أن هذا السر على خلاف الظاهر إما بدليل عقلى أو شرعى .

أما العقلى ، فأن يكون حمله على الظاهر غير ممكن ، كقوله ﷺ عليه وسلم : قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن . إذ لو فتشنا عن قلوب المؤمنين فلم نجد فيها أصابع ، فعلم أنها كناية عن القدرة التى هى سر الأصابع وروحها الخفى ، وكنى بالأصابع عن القدرة لأن ذلك أعظم وقعاً فى تفهم تمام الاقتدار ومن هذا القبيل فى كنايته عن الاقتدار قوله تعالى : إنما قولنا

لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون . فإن ظاهره ممتنع، إذ قوله : كن،إن كان خطاباً للشيء قبل وجوده فهو محال إذا لمعدوم لايفهم الخطاب حتى يمتثل وإن كان بعد الوجود فهو مستغن عن التكوين . ولكن لما كانت هذه الكناية أوقع فى النفوس فى تفهيم غاية الاقتدار عدل اليها .

وأما المدرك بالشرع ، فهو أن يكون إجراؤه على الظاهر ممكناً ، ولكنه يروى أنه أريد به غير الظاهر ، كما ورد فى تفسير قوله تعالى : أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها (الآية) وأن معنى الماء ههنا هو القرآن ، ومعنى الأودية هى القلوب ،وأن بعضها احتملت شيئاً كثيراً وبعضها قليلا وبعضها لم يحتمل ، والزبد مثل الكفر والنفاق فإنه لا يثبت ، والهداية التى تنفع الناس تمكث .

وفى هذا القسم تعمق جماعة فأولوا ماورد فى الآخرة من الميزان والصراط وغيرهما ، وهو بدعة ، إذ لم ينقل بطريق الرواية ، واجراؤه على الظاهر غير محال ، فيجب اجراؤه على الظاهر .

القسم الرابع : أن يدرك الإنسان الشيء جملة ، ثم يدركه تفصيلا بالتحقيق والذوق بأن يصير حالا ملابساً له ؛ فيتفاوت

العلمان ، ويكون الأول كالقشر ، والثانى كاللباب، والأول كالظاهر والثانى كالباطن . وذلك كما يتمثل للانسان فى عينه شخص فى الظلمة أو على البعد فيحصل له نوع علم ، فإذا رآه بالقرب أو بعد زوال الظلام أدرك تفرقة بينهما ؛ ولا يكون الأخير ضد الأول بل هو استكمال له فكذلك العلم والإيمان والتصديق ، إذ قد يصدق الإنسان بوجود العشق والمرض والموت قبل وقوعه ، ولكن تحققه به عند الوقوع أكمل من تحققه قبل الوقوع . بل للانسان فى الشهوة والعشق وسائر الأحوال ثلاثة أحوال متفاوتة وإدراكات متباينة .

الأول ، تصديقه بوجوده قبل وقوعه .

والثانى ، عند وقوعه .

والثالث ، بعد تصرمه .

فإن تحققك بالجوع بعد زواله يخالف التحقق به قبل الزوال وكذلك من علوم الدين ما يصير ذوقا فيكمل ، فيصير ذلك كالباطن بالإضافة إلى ما قبل ذلك . ففرق بين علم المريض بالصحة وبين علم الصحيح بها .

فى هذه الأقسام الأربعة تتفاوت الخلق ، وليس فى شىء

منها باطن يناقض الظاهر ، بل يتممه ويكمله ، كما يتمم اللب القشر ، والسلام .

القسم الخامس : أن يعبر بلسان المقال عن لسان الحال. فالقاصر الفهم يقف على الظاهر ويعتقده نطقاً، والبصير بالحقائق يدرك السر فيه، وهذا كقول القائل: قال الجدار للوتد لم تشقني؟ قال سل من يدقني فلم يتركني ورائي الحجر الذى ورائي . فهذا تعبير عن لسان الحال بلسان المقال . ومن هذا قوله تعالى : ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرهاً قالتا أتينا طائعين فالبليد يفتقر فى فهمه إلى أن يقدر لها حياة وعقلا وفهماً للخطاب وخطابا هو صوت وحرف تسمعه السماء والأرض فتجيبان بحرف وصوت وتقولان : أتينا طائعين . والبصير يعلم أن ذلك لسان الحال وأنه إنبـــاء عن كونهما مسخرتين بالضرورة ومضطرتين إلى التسخير . ومن هذا قوله تعالى :وإن من شيء إلا ويسبح بحمده . فالبليد يفتقر فيه إلى أن يقدر للجمادات حياة وعقلا ونطقاً بصوت وحرف ، حتى يقول سبحان الله ليتحقق تسبيحه ؛ والبصير يعلم أنه ما أريد به نطق اللسان ، بل كونه

مسبحاً بوجوده ومقدساً بذاته وشاهدا بوحدانية الله سبحانه ، كما يقال :

وفى كل شىء له آية

تدل على أنه الواحد

وكما يقال : هذه الصنعة المحكمة تشهد لصانعها بحسن التدبير وكمال العلم . لا بمعنى أنها تقول أشهد بالقول ولكن بالذات والحال وكذلك مامن شئ إلا وهو محتاج فى نفسه إلى موجد يوجده ويبقيه ويديم أوصافه ويردده فى أطواره ، فهو بحاجته يشهد لخالقه بالتقديس ، يدرك شهادته ذوو البصائر دون الجامدين على الظواهر . ولذلك قال تعالى : ولكن لاتفقهون تسبيحهم . وأما القاصرون فلا يفقهون أصــــلا ، وأما المقربون والعلماء الراسخون فلا يفقهون كنهه وكماله ، إذ لكل شئ شهادات شتى على تقديس الله سبحانه وتسبيحه ، ويدرك كل واحد بقدر عقله وبصيرته ، وتعداد تلك الشهادات لايليق بعلم المعاملة .

فهذا الفن أيضاً مما يتفاوت أرباب الظواهر وأرباب البصائر فى علمه ، وتظهر به مفارقة الباطن للظاهر . وفى هذا المقام لأرباب المقامات إسراف واقتصاد . فمن مسرف فى رفع الظواهر انتهى

إلى تغيير جميع الظواهر والبراهين أو أكثرها حتى حملوا قوله تعالى : وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم ، وقوله تعالى : وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذى أنطق كل شئ وكذلك المخاطبات التى تجرى من منكر ونكير وفى الميزان والصراط والحساب ومناظرات أهل النار وأهل الجنة فى قولهم أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله ، زعموا أن ذلك كله بلسان الحال .

وغلا آخرون فى حسم الباب منهم أحمد بن حنبل رضى الله عنه ، حتى منع تأويل قوله : كن فيكون . وزعموا أن ذلك خطاب بحرف وصوت يوجد من الله تعالى فى كل لحظة بعدد كون كل مكون حتى سمعت بعض أصحابه يقول : إنه حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ : قوله ﷺ : الحجر الأسود يمين الله فى أرضه ، وقوله ﷺ : قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن ، وقوله ﷺ : إنى لأجد نفس الرحمن من جانب اليمين .

ومال إلى حسم البـــاب أرباب الظواهر . والظن بأحمد ابن حنبل رضى الله عنه أنه علم أن الاستواء ليس هو الاستقرار، والنزول ليس هو الانتقال ، ولكنه منع من التأويل حسما للباب ورعاية لصلاح الخلق . فإنه إذا فتح الباب اتسع الخرق ، وخرج

الأمر عن الضبط ، وجاوز حد الاقتصاد ، إذ حد ما جاوز الاقتصاد لا ينضبط . فلا بأس بهذا الزجر ، وتشهد له سيرة السلف ، فإنهم يقولون : أمروها كما جاءت . حتى قال مالك رحمه الله لما سئل عن الاستواء : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

وذهبت طائفة إلى الاقتصاد ، وفتحوا باب التأويل في كل ما يتعلق بصفات الله سبحانه ، وتركوا ما يتعلق بالآخرة على ظواهرها ، ومنعوا التأويل فيه ، وهم الأشعرية .

وزاد المعتزلة عليهم حتى أولوا من صفاته تعالى ، الرؤيا ، وأولوا كونه سميعاً بصيراً ، وأولوا المعراج ، وزعموا أنه لم يكن بالجسد ، وأولوا عذاب القبر والميزان والصراط وجملة من أحكام الآخرة ، ولكن أقروا بحشر الأجساد وبالجنة واشتمالها على المأكولات والمشمومات والمنكوحات والملاذ المحسوسة وبالنار واشتمالها على جسم محسوس محرق يحرق الجلود ويذيب الشحوم .

ومن ترقيهم إلى هذا الحد زاد الفلاسفة فأولوا كل ما ورد في الآخرة وردوه إلى آلام عقلية وروحانية ولذات عقلية ،

وأنكروا حشر الأجســـاد ، وقالوا ببقاء النفوس وأنها تكون إما معذبة وإما منعمة بعذاب ونعيم لا يدرك بالحس.

وهؤلاء هم المسرفون .

وحد الاقتصاد بين هذا الانحلال كله وبين جمود الحنابلة دقيق غامض لا يطلع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهى لا بالسماع . ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هى عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة ، فما وافق ماشاهدوه بنور اليقين قرروه ، وما خالف أولوه . فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد ، فلا يستقر له فيها قدم ، ولا يتعين له موقف . والأليق بالمقتصر على السمع المجرد مقام أحمد بن حنبل رحمه الله .

والآن ، فكشف الغطاء عن حد الاقتصاد فى هذه الأمور داخل فى علم المكاشفة ، والقول فيه يطول ، فلا نخوض فيه ، والغرض بيان موافقة الباطن الظاهر ، وأنه غير مخالف له . فقد انكشف بهذه الأقسام الخمسة أمور كثيرة .

وإذا رأينا أن نقتصر بكافة العوام على ترجمة العقيدة التى

حررناها ، وأنهم لايكلفون غير ذلك فى الدرجة الأولى ، إلا إذا كان خوف تشويش لشيوع البدعة فيرقى فى الدرجة الثانية إلى عقيدة فيها لوامع من الأدلة مختصرة من غير تعمق ، فلنورد فى هذا الكتاب تلك اللوامع ، ولنقتصر فيها على ماحررناه لأهل القدس وسميناه الرسالة القدسية فى قواعد العقائد ، وهى مودعة فى هذا الفصل الثالث من هذا الكتاب .

الفصل الثالث

من كتاب قواعد العقائد فى لوامع الأدلة

للعقيدة التى ترجمناها بالقدس

فنقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله الذى ميز عصابة السنة بأنوار اليقين ، وآثر رهط الحق بالهداية إلى دعائم الدين ، وجنبهم زيغ الزائفين وضلال الملحدين ، ووفقهم للاقتداء بسيد المرسلين ، وسددهم للتأسى بصحبه الأكرمين ، ويسر لهم اقتفاء آثار السلف الصالحين ، حتى اعتصموا من مقتضيات العقول بالحبل المتين ومن سير الأولين وعقائدهم بالمنهج المبين ، فجمعوا بالقبول بين نتائج العقول وقضايا الشرع المنقول ، وتحققوا أن النطق بما تعبدوا به من قول لا إله إلا الله محمد رسول الله ليس له طائل ولا محصول إن لم تتحقق الإحاطة بما تدور عليه هذه الشهادة من الأقطاب والأصول ، وعرفوا أن كلمتى الشهادة على إيجازها تتضمن إثبات ذات الإله وإثبات صفاته وإثبات

أفعاله وإثبات صدق الرسول ، وعلموا أن بناء الإيمان على هذه الأركان وهى أربعة ويدور كل ركن منها على عشرة أصول .

الركن الأول : فى معرفة ذات الله تعالى ومداره على عشرة أصول وهى العلم بوجود الله تعالى وقدمه وبقائه وأنه ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض وأنه سبحانه ليس مختصاً بجهة ولا مستقراً على مكان وأنه يرى وأنه واحد .

الركن الثانى : فى صفاته ويشتمل على عشرة أصول ، وهو العلم بكونه حياً عالماً قادراً مريداً سميعاً بصيراً متكلماً منزهاً عن عن حلول الحوادث وأنه قديم الكلام . والعلم والارادة .

الركن الثالث : فى أفعاله تعالى ، ومداره على عشرة أصول ، وهى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأنها مكتسبة للعباد وأنها مرادة لله تعالى وأنه متفضل بالخلق والاختراع وأن له تعالى تكليف مالا يطاق وأن له إيلام البرىء ، ولا يجب عليه رعاية الأصلح وأنه لا واجب إلا بالشرع وأن بعثه الأنبياء جائز، وأن نبوة نبينا محمد ﷺ ثابتة مؤيدة بالمعجزات .

الركن الرابع : فى السمعيات : ومداره على عشرة أصول ،

وهى إثبات الحشر والنشر، وسؤال منكر ونكير، وعذاب القبر، والميزان، والصراط، وخلق الجنة والنار، وأحكام الإمامة، وأن فضل الصحابة على حسب ترتيبهم وشروط الإمامة.

فاما الركن الاول من اركان الايمان

فى معرفة ذات الله سبحانه وتعالى
وأن الله تعالى واحد ومداره على عشرة أصول

الأصل الأول:

معرفة وجوده تعالى وأول ما يستضاء به من الأنوار ويسلك من طريق الاعتبار ما أرشد اليه القرآن. فليس بعد بيان الله سبحانه بيان. وقد قال تعالى: ألم نجعل الأرض مهاداً والجبال أوتاداً وخلقناكم أزواجا وجعلنا نومكم سباتاً وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا وبنينا فوقكم سبعا شدادا وجعلنا سراجا وهاجا وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجا لنخرج به حبا ونباتا

وجنات ألفافا . وقال تعالى : إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون .

وقال تعــــالى : ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا وجعل القمر فيهن نورا وجعل الشمس سراجا والله أنبتكم من الأرض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجا . وقال تعالى : أفرأيتم ما تمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون . . . إلى قوله للمقوين .

فليس يخفى على من معه أدنى مسكة من عقل إذا تأمل بأدنى فكره مضمون هذه الآيات ، وأدار نظره على عجائب خلق الله فى الأرض والسموات وبدائع فطرة الحيوان والنبات ، إن هذا الأمر العجيب والترتيب المحكم لا يستغنى عن صانع يدبره وفاعل يحكمه ويقــــدره ، بل تكاد فطرة النفوس تشهد بكونها مقهورة تحت تسخيره ومصرفة بمقتضى تدبيره . ولذلك قال الله تعالى : أفى الله شك فاطر السموات والأرض . ولهذا بعث الانبياء

صلوات الله عليهم لدعوة الخلق إلى التوحيد ليقولوا : لا إله إلا الله وما أمروا أن يقولوا : لنا إله وللعالم إله . فإن ذلك كان مجبولا فى فطرة عقولهم من مبدأ نشوهم وفى عنفوان شبابهم . ولذلك قال عز وجل : ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله . وقال تعالى : فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التى فطر الناس عليها لاتبديل لخلق الله ذلك الدين القيم .

فإذن فى فطرة الإنسان وشواهد القرآن ما يغنى عن إقامة البرهان ، ولكنا على سبيل الاستظهار والاقتداء بالعلماء النظار نقول : من بدائه العقول أن الحادث لايستغنى فى حدوثه عن سبب يحدثه ، والعالم حادث ، فإذن لايستغنى فى حدوثه عن سبب . أما قولنا : إن الحادث لايستغنى فى حدوثه عن سبب فجلى ، فان كل حادث مختص بوقت يجوز فى العقل تقدير تقديمه وتأخيره ، فاختصاصه بوقته دون ما قبله وما بعده يفتقر بالضرورة إلى المخصص . وأما قولنا : العالم حادث ، فبرهانه أن أجسام العالم لاتخلو عن الحركة والسكون ، وهما حادثان ، وما لايخلو عن الحوادث فهو حادث . ففى هذا البرهان ثلاث دعاوى :

الاولى : قولنا : إن الاجسام لاتخلو عن الحركة والسكون ،

وهى مدركة بالبـــديهة والاضطرار ، فلا يحتاج فيها إلى تأمل وافتكار ، فان من عقل جسما لاساكنا ولا متحركا كان لمتن الجهل راكباً وعن نهج العقل ناكبا .

الثانية : قولنا : إنهما حادثان ، ويدل على ذلك تعاقبهما ، ووجود البعض منهما بعد البعض ، وذلك مشاهد فى جميع الاجسام ما شوهد منها وما لم يشاهد . فما من ساكن إلا والعقل قاض بجواز حركته ، وما من متحرك إلا والعقل قاض بجواز سكونه . فالطارىء منهما حادث لطريانه . والسابق حادث لعدمه لانه لو ثبت قدمه لاستحال عدمه على ماسيأتى بيانه وبرهانه فى إثبات بقاء الصانع تعالى وتقدس .

الثالثة : قولنا : مالا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، وبرهانه أنه لو لم يكن كذلك لكان قبل كل حادث لا أول لها ، ولو لم تنقض تلك الحوادث بجملتها لانتهى النوبة إلى وجود الحادث الحاضر فى الحال ، وانقضاء مالا نهاية له محال . ولانه لو كان للفلك دورات لانهاية لها لكان لايخلو عددها عن أن تكون شفعا أو وترا ، أو شفعاً ووتراً جميعاً ، أو لاشفعاً ولا وتراً ، ومحال أن تكون شفعاً ووتراً جميعاً ، أو لاشفعاً ولا وتراً ، فان

ذلك جمع بين النفى والاثبات ، إذ فى إثبات أحدهما نفى الآخر وفى نفى أحـــدهما إثبات الآخر ، ومحال أن يكون شفعاً لان الشفع يصير وتراً بزيادة واحد، وكيف يعوز مالا نهاية له واحد؟ ومحال أن يكون وتراً إذ الوتر يصير شفعاً بواحد فكيف يعوزها واحد مع أنه لانهاية لاعدادها ؟ ومحال أن يكون لاشفعاًولا وترا إذ له نهاية .

فتحصل من هذا أن العالم لا يخلوعن الحوادث ، وما لايخلو عن الحوادث فهو إذن حادث ، وإذا ثبت حدوثه كان افتقاره إلى المحدث من المدركات بالضرورة .

الأصل الثانى:

العلم بأن الله تعالى قديم لم يزل أزلى ، ليس لوجوده أول ، بل هو أول كل شىء ، وقبل كل ميت وحى .

وبرهانه أنه لوكان حادثا ولم يكن قديماً لافتقر هو أيضاً إلى محدث ، وافتقر محدثه إلى محدث وتسلسل ذلك إلى مالا نهاية،وما تسلسل لم يتحصل أو ينتهى إلى محدث قديم هو الأول . وذلك هو المطلوب الذى سميناه صـــانع العالم ومبدئه وبارئه ومحدثه ومبدعه .

الأصل الثالث :

العلم بأنه تعالى ، مع كونه أزليا أبدياً ، ليس لوجوده آخر . فهو الأول والآخر والظاهر والباطن ، لأن ماثبت قدمه استحال عدمه .

وبرهانه ، أنه لو انعدم لكان لا يخلو إما أن ينعدم بنفسه أو بمعدم يضاده . ولو جاز أن ينعدم شيء يتصور دوامه بنفسه ، لجاز أن يوجد شيء يتصور عدمه بنفسه . فكما يحتاج طريان الوجود إلى سبب ، فكذلك يحتاج طريان العدم إلى سبب، وباطل أن ينعدم بمعدم يضاده . لأن ذلك المعدم ، لو كان قديماً ، لما تصور الوجود معه ؛ وقد ظهر بالأصلين السابقين وجوده وقدمه، فكيف كان وجوده فى القدم ومعه ضده . فإن كان الضد المعدم حادثا ، كان محالا . إذ ليس الحادث فى مضادته للقديم حتى يقطع وجوده ، بأولى من القديم فى مضادته للحادث حتى يدفع وجوده ؛ بل الدفع أهون من القطع ، والقديم أقوى وأولى من الحادث .

الأصل الرابع :

العلم بأنه تعالى ليس بجوهر يتحيز ، بل يتعالى ويتقدس عن مناسبة الحيز .

وبرهانه أن كل جوهر متحيز فهو مختص بحيزه ، ولا يخلو من أن يكون ساكناً فيه أو متحركاً عنه ، فلا يخلو عن الحركة أو السكون وهما حادثان ، ومالايخلو عن الحوادث فهو حادث . ولو تصور جوهر متحيز قديم لكان يعقل قدم جواهر العالم . فإن سماه مسم جوهراً ، ولم يرد به المتحيز ، كان مخطئاً من حيث اللفظ لا من حيث المعنى .

الأصل الخامس :

العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلف من جواهر ، إذ الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر .

وإذا بطل كونه جوهراً مخصوصاً بحيز ، بطل كونه جسما ، لأن كل جسم مختص بحيز ومركب من جوهر ، فالجوهر يستحيل خلوه من الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار ، وهذه سمات الحدوث . ولو جاز أن يعتقد أن صانع العالم جسم ، لجاز أن تعتقد الإلهية للشمس والقمر أو لشيء آخر من أقسام الأجسام . فإن تجاسر متجاسر على تسميته تعالى جسما من غير إرادة التأليف من الجواهر ، كان ذلك غلطاً فى الاسم مع الإصابة فى نفى معنى الجسم .

الأصل السادس :

العلم بأنه تعالى ليس بعرض قائم بجسم أو حال فى محل لأن العرض ما يحل فى الجسم ، فكل جسم فهو حادث لا محالة ، ويكون محدثه موجوداً قبله ، فكيف يكون حالا فى الجسم وقد كان موجوداً فى الأزل وحده ومامعه غيره ، ثم أحدث الأجسام والأعراض بعده ؟ ولأنه عالم قادر مريد خالق ، كما سيأتى بيانه . وهذه الأوصاف تستحيل على الأعراض ، بل لا تعقل إلا لموجود قائم بنفسه مستقل بذاته .

وقد تحصل من هذه الأصول أنه موجود قائم بنفسه ، ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض ، وأن العالم كله جواهر وأعراض وأجسام . فإذن لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء ، بل هو الحى القيوم الذى ليس كمثله شيء . وأنى يشبه المخلوق خالقه ، والمقدور مقدره ، والمصور مصوره ؛ والأجسام والأعراض كلها من خلقه وصنعه ، فاستحال القضاء عليها بمماثلته ومشابهته .

الأصل السابع :

العلم بأن الله تعالى منزه الذات عن الاختصاص بالجهات فإن الجهة إما فوق ، وإما أسفل ، وإما يمين ، وإما شمال ،

أو قدام ، أو خلف . وهذه الجهات هو الذى خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان ، إذ خلق له طرفين : أحدهما يعتمد على الأرض ويسمى رجلا ، والآخر يقابله ويسمى رأساً ؛ فحدث اسم الفوق لما يلى جهة الرأس ، واسم السفل لما يلى جهة الرجل . حتى أن النملة التى تدب منكسة تحت السقف ، تنقلب جهة الفوق فى حقها تحتاً ، وإن كان فى حقنا فوقاً . وخلق الإنسان اليدين ، وإحداهما أقوى من الأخرى فى الغالب ، فحدث اسم اليمين الأقوى واسم الشمال لما يقابله ، وتسمى الجهة التى تلى اليمين يميناً والأخرى شمالا . وخلق له جانبين يبصر من أحدهما ويتحرك إليه ، فحدث اسم القدام للجهة ، التى يتقدم إليها بالحركة واسم الخلف لما يقابلها .

فالجهات حادثة بحدوث الإنسان ، ولو لم يخلق بهذه الخلقة ، بل خلق مستديراً كالكرة ، لم يكن لهذه الجهات وجود البتة . فكيف كان فى الأزل مختصاً بجهة ، والجهة حادثة ؟ أو كيف صار مختصاً بجهة بعد أن لم يكن له ؟ أبأن خلق العالم فوقه ؟ ويتعالى عن أن يكون له فوق ، إذ تعالى أن يكون له رأس ، والفوق عبارة عما يكون جهة الرأس . أو خلق العالم تحته ؟ فتعالى عن أن يكون

له تحت ، والتحت عبارة عما يلي جهة الرجل. وكل ذلك مما يستحيل في العقل . ولأن المعقول من كونه مختصاً بجهة أنه مختص بحيز اختصاص الجواهر ، أو مختص بالجواهر اختصاص العرض ، وقد ظهر استحالة كونه جوهراً أو عرضاً ، فاستحال كونه مختصاً بالجهة . وإن أريد بالجهة غير هذين المعنيين ، كان غلطاً في الاسم مع المساعدة على المعنى ؛ ولأنه لو كان فوق العالم لكان محاذياً له ، وكل محاذ لجسم فإما أن يكون مثله أو أصغر منه أو أكبر ، وكل ذلك تقدير محوج بالضرورة إلى مقدور ، ويتعالى عنه الخالق الواحد المدبر . فأما رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء ، فهو لأنها قبلة الدعاء ، وفيه أيضاً إشارة إلى ما هو وصف للمدعو من الجلال والكبرياء تنبيهاً بقصد جهة العلو على صفة المجد والعلاء ، فإنه تعالى فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء .

الأصل الثامن :

العلم بأنه تعالى مستوٍ على عرشه ، بالمعنى الذي أراد الله تعالى بالاستواء .

وهو الذي لا ينافي وصف الكبرياء ، ولا يتطرق إليه سمات الحدوث والفناء ، وهو الذي أريد بالاستواء إلى السماء حيث قال

فى القرآن : ثم استوى إلى السماء وهى دخان . وليس ذلك إلا بطريق القهر والاستيلاء كما قال الشاعر :

قد استوى بشر على العراق
من غير سيف ودم مهراق

واضطر أهل الحق إلى هذا التأويل ، كما اضطر أهل الباطل إلى تأويل قوله تعالى : وهو معكم أينما كنتم . إذ حمل ذلك بالاتفاق على الإحاطة والعلم . وحمل قوله ﷺ : قلب المؤمن بين اصبعين من أصابع الرحمن ، على القدرة والقهر . وحمل قوله ﷺ : الحجر الأسود يمين الله فى أرضه . على التشريف والاكرام . لأنه لو ترك على ظاهره للزم منه المحال فكذا الاستواء لو ترك على الاستقرار والتمكن ، لزم منه كون المتمكن جسما مماسا للعرش اما مثله أو أكبر منه أو أصغر ، وذلك محال ، وما يؤدى إلى المحال فهو محال .

الأصل التاسع :

العلم بأنه تعالى مع كونه منزها عن الصورة والمقدار ، مقدسا عن الجهات والاقطار ، مرئى بالأعين والابصار فى الدار الآخرة دار القرار .

لقوله تعالى : وجوه يؤمئذ ناضرة إلى ربها ناظرة . ولا يرى في الدنيا تصديقا لقوله عز وجل : لا تدركه الأبصار وهو يدرك ولقوله تعالى فى خطاب موسى عليه السلام : لن تراني .

وليت شعري كيف عرف المعتزلي من صفات رب الأرباب ما جهله موسى عليه السلام ؟ وكيف سأل موسى عليه السلام الرؤية مع كونها محالا ؟ ولعل الجهل بذوي البدع والأهواء من الجهلة والاغبياء أولى من الجهل بالانبياء صلوات الله عليهم .

وأما وجه إجراء آية الرؤية على الظاهر ، فهو أنه غير مؤد إلى المحال ، فإن الرؤية ، نوع كشف وعلم ، الا أنه أتم وأوضح من العلم . فإذا جاز تعلق العلم به وليس فى جهة ، جاز تعلم الرؤية به وليس بجهة . وكما يجوز أن يرى الله تعالى الخلق وليس فى مقابلهم جاز أن يراه الخلق من غير مقابله . وكما جاز أن يعلم من غير كيفية وصورة ، جاز أن يرى كذلك .

الأصل العاشر :

العلم بأن الله عز وجل واحد لاشريك له ، فرد لاند له ، انفرد بالخلق والإبداع ، واستبد بالإيجاد والاختراع ، لا مثل له يساهمه ويساويه ، ولا ضد له وينازعة ويساويه .

وبرهانه قوله تعالى:لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وبيانه أنه لو كانا اثنين وأراد أحدهما أمراً فالثانى إن كان مضطراً إلى مساعدته ، كان هذا الثانى مقهوراً عاجزاً ، ولم يكن إلها قادرا وإن كان قادرا على مخالفته ومدافعته ، كان الثانى قوياً قاهراً والأول ضعيفاً قاصراً ، ولم يكن إلها قادرا .

الركن الثانى

العلم بصفات الله تعالى ، ومداره على عشرة أصول

الأصل الأول :

العلم بأن صانع العالم قادر ، وأنه تعالى فى قوله : وهو على كل شئ قدير ، صادق لأن العالم محكم فى صنعته ، مرتب فى خلقته ومن رأى ثوباً من ديباج حسن النسج والتأليف متناسب التطريز والتطريف ، ثم توهم صدور نسجه من حيث لا استطاعة له،أو عن إنسان لا قدرة له ، كان منخلعاً من غريزة العقل،ومنخرطاً فى سلك أهل الغباوة والجهل .

الأصل الثـاني :

العلم بأنه تعالى عالم بجميع الموجودات ، ومحيط بكل المخلوقات لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، صادق في قوله ، وهو بكل شيء عليم ، مرشد إلى صدقه بقوله تعالى: ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير.

أرشدك إلى الاستدلال بالخلق على العلم بأنك لا تستريب في دلالة الخلق اللطيف والصنع المزين بالترتيب ولو في الشيء الحقير الضعيف ، على علم الصانع بكيفية الترتيب والترصيف . فما ذكره سبحانه هو المنتهى في الهداية والتعريف .

الأصل الثالث :

العلم بكونه عز وجل حياً .

فإن من ثبت علمه وقدرته ، ثبت بالضرورة حياته. ولو تصور قادر عالم فاعل مدبر دون أن يكون حياً ، لجاز أن يشك في حياة الحيوانات عند ترددها في الحركات والسكنات ، بل في حياة أرباب الحرف والصناعات ؛ وذلك انغماس في غمرة الجهالات والضلالات .

الأصل الرابع :

العلم بكونه تعالى مريداً لأفعاله ، فلا موجود إلا وهو مستند إلى مشيئته وصادر عن إرادته ، فهو المبدئ والفعال لما يريد .

وكيف لا يكون مريداً ،وكل فعل صدر منه أمكن أن يصدر منه ضده ؛ وما لا ضد له ، أمكن أن يصدر منه ذلك بعينه قبله أو بعده . والقدرة تناسب الضدين والوقتين مناسبة واحدة،فلابد من إرادة صارفة للقدرة إلى أحد المقدورين . ولو أغنى العلم عن الإرادة فى تخصيص المعلوم ، حتى يقال إنما وجد فى الوقت الذى سبق العلم بوجوده ؛ لجاز أن يغنى عن القدرة حتى يقال وجد بغير قدرة لانه سبق العلم بوجوده فيه .

الأصل الخامس :

العلم بأنه تعالى سميع بصير لا يعزب عن رؤيته هواجس الضمير وخفايا الوهم والتفكير ، ولا يشذ عن سمعه صوت دبيب النملة السوداء فى الليلة الظلماء على الصخرة الصماء .

وكيف لا يكون سميعاً بصيرا والسمع والبصر كمال لامحالة وليس بنقص ؟ فكيف يكون المخلوق أكمل من الخالق والمصنوع

أسنى وأتم من الصانع ؟ وكيف تعتدل القسمة مهما وقع النقص في جهته والكمال في خلقه وصنعته ؟ أو كيف تستقيم حجة ابراهيم ﷺ على أبيه إذ كان يعبد الأصنام جهلا وغياً ، فقال له : لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئاً ؟ ولو انقلب ذلك عليه في معبوده ، لأضحت حجته داحضة ودلالته ساقطة ، ولم يصدق قوله تعالى : وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه . وكما عقل كونه فاعلا بلا جارحة ، وعالماً بلا قلب ودماغ فليعقل كونه بصيرا بلا حدقة ، وسميعاً بلا أذن، إذ لا فرق بينهما .

الأصل السادس :

أنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام .

وهو وصف قائم بذاته ، ليس بصوت ولا حرف ، بل لا يشبه كلامه كلام غيره ، كما لا يشبه وجوده وجود غيره . والكلام بالحقيقة كلام النفس ، وإنما الأصوات قطعت حروفا للدلالات . كما يدل عليها تارة بالحركات والاشارات . وكيف التبس هذا على طائفة من الأغبياء ، ولم يلتبس على جهله الشعراء حيث قال قائلهم .

إن الكلام لفي الفؤاد ، وإنما
جعل اللسان على الفؤاد دليلا

ومن لم يعقله عقله ولا نهاه نهاه عن أن يقول : لسانى حادث ولكن مايحدث فيه بقدرتى الحادثة قديم ، فاقطع من عقله طمعك وكف عن خطابه لسانك . ومن لم يفهم أن القديم عبارة عما ليس قبله شيء ، وأن الباء قبل السين فى قولك : بسم الله ، فلا يكون السين المتأخر عن الباء قديماً ، فنزه عن الالتفات إليه قلبك ، فلله سبحانه سر فى إبعاد بعض العباد ، ومن يضلل الله فماله من هاد . ومن استبعد أن يسمع موسى عليه السلام فى الدنيا كلاما ليس بصوت ولا حرف ، فليستنكر أن يرى فى الآخرة موجودا ليس بجسم ولا لون . وإن عقل أن يرى ماليس بلون ولا جسم ولا قدر ولا كمية وهو إلى الآن لم ير غيره ، فليعقل فى حاسة السمع ما عقله فى حاسة البصر . وإن عقل أن يكون له علم واحد هو علم بجميع الموجودات ، فليعقل صفة واحدة للذات هو كلام بجميع مادل عليه بالعبارات . وإن عقل كون السموات السبع وكون الجنة والنار مكتوبة فى ورقة صغيرة ومحفوظة فى مقدار ذرة من القلب ، وأن كل ذلك مرئى فى مقدار عدسة من الحدقة من غير أن تحل ذات السموات والأرض والجنة والنار فى الحدقة والقلب والورقة، فليعقل كون الكلام مقروءا بالألسنة محفوظاً

فى القلوب مكتوبا فى المصاحف من غير حلول ذات الكلام فيها ، إذ لو حلت بكتاب الله ذات الكلام فى الورق ، لحل ذات الله تعالى بكتابة اسمه فى الورق ، وحلت ذات النار بكتابة اسمها فى الورق ولاحترق .

الأصل السابع :

ان الكلام القائم بنفسه قديم ، وكذا جميع صفاته ، إذ يستحيل أن يكون محلا للحوادث داخلا تحت التغير ، بل يجب للصفات من نعوت القدم ما يجب للذات . فلا تعتريه التغيرات ولا تحله الحادثات ، بل لم يزل فى قدمه موصوفا بمعاهد الصفات ولا يزال فى أبده كذلك منزهاً عن تغير الحالات لأن ما كان محل الحوادث لا يخلو عنها ،وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وإنما ثبت نعت الحدوث الأجسام من حيث تعرضها للتغير و تقلب الأوصاف ، فكيف يكون خالقها مشاركا لها فى قبول التغير ؟

وينبنى على هذا أن كلامة قديم قائم بذاته ، وإنما الحادث هى الأصوات الدالة عليه . وكما عقل قيام طلب التعلم وإرادته بذات الوالد للولد قبل أن يخلق ولده ، حتى إذا خلق ولده وعقل وخلق الله له علماً متعلقاً بما فى قلب أبيه من الطلب صار مأمورا

بذلك الطالب الذى قام بذات أبيه ودام وجوده إلى وقت معرفة ولده له ، فليعقل قيام الطلب الذى دل عليه قوله عز وجل: «أخلع نعليك» بذات الله ومصير موسى عليه السلام مخاطباً به بعد وجوده إذ خلقت له معرفة بذلك الطلب وسمع لذلك الكلام القديم .

الأصل الثامن :

أن علمه قديم ، فلم يزل عالماً بذاته وصفاته وما يحدثه من مخلوقاته . ومهما حدثت المخلوقات ، لم يحدث له علم بها ، بل حصلت مكشوفة له بالعلم الأزلى .

إذ لو خلق لنا علم بقدوم زيد عند طلوع الشمس ، ودام ذلك العلم تقديرا حتى طلعت الشمس ، لكان قدوم زيد عند طلوع الشمس معلوما لنا بذلك العلم من غير تجدد علم آخر . فهكذا ينبغى أن يفهم قدم علم الله تعالى .

الأصل التاسع :

أن ارادته قديمة ، وهى فى القدم تعلقت بإحداث الحوادث فى أوقاتها اللائقة بها على وفق سبق العلم الأزلى .

إذ لو كانت حادثة ، لصار محل الحوادث . ولو حدثت فى غير ذاته ، لم يكن هو مريدا لها . كما لا تكون أنت متحركا بحركة ليست فى ذاتك ، وكيفما قدرت فيفتقر حدوثها إلى إرادة أخرى وكذلك الإرادة الأخرى تفتقر إلى أخرى ، ويتسلل الأمر الى غير نهاية . ولو جاز أن تحدث ارادة بغير ارادة ، لجاز أن يحدث العالم بغير ارادة .

الأصل العاشر :

إن الله تعالى عالم بعلم ، حى بحياة ، قادر بقدرة ، ومريد بإرادة ، ومتكلم بكلام ، وسميع بسمع ، وبصير ببصر ، وله هذه الأوصاف من هذه الصفات القديمة .

وقول القائل : عالم بلا علم ، كقوله : غنى بلا مال وعلم بلا عالم وعالم بلا معلوم . فإن العلم والمعلوم والعالم متلازمة كالقتل والمقتول والقاتل . وكما لا يتصور قاتل بلا قتل ولا قتيل ولا يتصور قتيل بلا قاتل ولا قتل ، كذلك لا يتصور عالم بلا علم ، ولا علم بلا معلوم ، ولا معلوم بلا عالم ؛ بل هذه

الثلاثة متلازمة فى العقل ، لا ينفك بعض منها عن البعض . فمن جوز انفكاك العالم عن العلم، فليجوز انفكاكه عن المعلوم وانفكاك العلم عن العالم ، إذ لا فرق بين هذه الأوصاف .

الركن الثالث

العلم بأفعال الله تعالى ، ومداره على عشرة أصول

الأصل الأول :

العلم بأن كل حادث فى العالم فهو فعله وخلقه واختراعه لا خالق له سواه ، ولا محدث له إلا إياه ، خلق الخلق وصنعهم وأوجد قدرتهم وحركتهم . فجميع أفعال عباده مخلوقة له ، ومتعلقة بقدرته .

تصديقاً له فى قوله تعالى : الله خالق كل شئ . وفى قوله تعالى : والله خلقكم وما تعملون . وفى قوله تعالى : وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من خلق وهو اللطيف

الخبير . أمر العباد بالتحرز فى أقوالهم وأفعالهم وأسرارهم وإضمارهم لعلمه بموارد أفعالهم . واستدل على العلم بالخلق . وكيف لا يكون خالقا لفعل العبد وقدرته تامة لا قصور فيها ، وهى متعلقة بحركة أبدان العباد والحركات متماثلة ؟ وتعلق القدرة بها لذاتها ، فما الذى يقصر تعلقها عن بعض الحركات دون البعض مع تماثلها ؟ أو كيف يكون الحيوان مستبداً بالاختراع ويصدر من العنكبوت والنحل وسائر الحيوانات من لطائف الصناعات ما تتحير فيه عقول ذوى الألباب ؟ فكيف انفردت هى باختراعها دون رب الأرباب وهى غير عالمة بتفصيل ما يصدر منها من الاكتساب ؟ هيهات هيهات ذات المخلوقات، وتفرد بالملك والملكوت جبار الأرض والسموات.

الأصل الثانى :

أن انفراد الله سبحانه باختراع حركات العباد لا يخرجها عن كونها مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب ، بل الله تعالى خلق القدرة والمقدور جميعاً وخلق الاختيار والمختار جميعاً .

فأما القدرة فوصف للعبد وخلق للرب سبحانه وليست بكسب له ، وأما الحركة فخلق للرب تعالى ووصف للعبد وكسب له

فإنها خلقت مقدورة بقدرة هى وصفه ، وكانت للحركة نسبة إلى صفة أخرى تسمى قدرة فتسمى باعتبار تلك النسبة كسبا . وكيف تكون جبرا محضا وهو بالضرورة يدرك التفرقة بين الحركة المقدورة والرعدة الضرورية ؟ أو كيف يكون خلقا للعبد وهو لا يحيط علما بتفاصيل أجزاء الحركات المكتسبه وأعدادها ؟ وإذا بطل الطرفان لم يبق إلا الاقتصاد فى الاعتقاد ، وهو أنها مقدورة بقدرة الله تعالى اختراعا ، وبقدرة العبد على وجه آخر من التعلق يعبر عنه بالاكتساب . وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور أن تكون بالاختراع فقط ، إذ قدرة الله تعالى فى الأزل قد كانت متعلقة بالعالم ولم يكن الاختراع حاصلا بها ، وهى عند الاختراع متعلقة به نوعا آخر من التعلق ، فبه يظهر أن تعلق القدرة ليس مخصوصاً بحصول المقدور بها .

الأصل الثالث :

إن فعل العبد وإن كان كسباً للعبد فلا يخرج عن كونه مراداً لله سبحانه .

فلا يجرى فى الملك والملكوت طرفة عين ولا لفتة خاطر ولا فلتة ناظر إلا بقضاء الله وقدرته وبإرادته ومشيئته . ومنه

الشر والخـــير ، والنفع والضر ، والعرفان والنكر ، والفوز والخسران ، والغواية والرشد ، والطاعة والعصيان ، والشرك والإيمان ؛ لاراد لقضائه ، ولا معقب لحكمه ، يضل من يشاء ويهدى من يشاء ، لايسأل عما يفعل وهم يسألون .

ويدل عليه من النقل قول الأمة قاطبة : ماشاء كان ، وما لم يشأ لم يكن . وقول الله عز وجل : أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً . وقوله تعالى : ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها .

ويدل عليه من جهة العقل أن المعاصى والجرائم إن كان الله يكرهها ولايريدها وإنما هى جارية على وفق إرادة العدو إبليس لعنه الله مع أنه عدو الله سبحانه ، والجارى على وفق إرادة العدو أكثر من الجارى على وفق إرادته تعالى ، فليت شعرى كيف يستجيز المسلم أن يرد ملك الجبار ذى الجلال والإكرام إلى رتبه لوردت إليها رياســة زعيم ضيعة لاستنكف منها ؟ إذ لو كان مايستقيم له لاستنكف من زعامته وتبرأ عن ولايته ؛ والمعصية هى الغالبة على الخالق .

وكل ذلك جار عند المبتدعة على خلاف إرادة الحق تعالى .

وهذا غاية الضعف والعجز ، تعالى رب الأرباب عن قول الظالمين علواً كبيراً .

ثم مهما ظهر أن أفعال العباد مخلوقة لله ، صح أنها مرادة له . فإن قيل : فكيف ينهى عما يريد ، ويأمر بما لا يريد ؟ قلنا : الأمر غير الإرادة . ولذلك إذا ضرب السيد عبده فعاتبه السلطان عليه ، فاعتذر بتمرد عبده عليه ، فكذبه السلطان ، فأراد إظهار حجته بأن يأمر العبد بفعل ويخالفه بين يديه ، فقال له : أسرج هذه الدابة بمشهد من السلطان ، فهو يأمره بما لا يريد امتثاله ، ولو لم يكن آمراً لما كان عذره عند السلطان ممهداً ، ولو كان مريداً لامتثاله لكان مريداً لهلاك نفسه ، وهو محال .

الأصل الرابع :

إن الله تعالى متفضل بالخلق والاختراع ، ومتطول بتكليف العباد ، ولم يكن الخلق والتكليف واجباً عليه .

وقالت المعتزلة : وجب عليه ذلك لما فيه من مصلحة العباد .

وهو محال ، إذ هو الموجب والآمر والناهي . وكيف يتهدف لإيجاب أو يتعرض للزوم وخطاب ، والمراد بالواجب أحد

أمرين : أما الفعل الذى فى تركه ضرر إما آجل كما يقال : يجب على العبد أن يطيع الله حتى لا يعذبه فى الآخرة بالنار ، أو ضرر عاجل كما يقال : يجب على العطشان أن يشرب حتى لا يموت ؛ وإما أن يراد به الذى يؤدى عدمه إلى محال كما يقال : وجود المعلوم واجب ، إذ عدمه يؤدى إلى محال وهو أن يصير العلم جهلا . فإن أراد الخصم بأن الخالق واجب على الله بالمعنى الأول ، فقد عرضه للضرر . وإن أراد به المعنى الثانى فهو مسلم ، إذ بعد سبق العلم لابد من وجود المعلوم . وإن أراد به معنى ثالثاً ، فهو غير مفهوم. وقوله : يجب لمصلحة عباده ، كلام فاسد ، فإنه إذا لم يتضرر بترك مصلحة العباد لم يكن للوجوب فى حقه معنى . ثم إن مصلحة العباد فى أن يخلقهم فى دار البلايا ويعرضهم للخطايا ، ثم يهدفهم لخطر العقاب وهول العرض والحساب ، فما فى ذلك غبطة عند ذوى الألباب .

الأصل الخامس :

أنه يجوز على الله سبحانه أن يكلف الخلق ما لا يطيقون ، خلافاً للمعتزلة .

ولو لم يجز ذلك لاستحال سؤال دفعه . وقد سألوا ذلك ، فقالوا : ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به . ولأن الله تعالى أخبر نبيه ﷺ بأن أبا جهل لايصدقه ، ثم أمره بأن يأمره بأن يصدقه فى جميع أقواله ، وكان من جملة أقواله إنه لا يصدقه ، فكيف يصدقه فى أنه لا يصدقه ؟ وهل هذا إلا محال وجوده .

الفصل السادس :

إن لله عز وجل إيلام الخلق وتعذيبهم من غير جرم سابق ، ومن غير ثواب لاحق ، خلافاً للمعتزلة .

لأنه متصرف فى ملكه ، ولايتصور أن يعدو تصرفه ملكه . والظلم هو عبارة عن التصرف فى ملك الغير بغير إذنه ، وهو محال على الله تعالى ، فإنه لايصادف لغيره ملكا حتى يكون تصرفه فيه ظلماً . ويدل على جواز ذلك وجوده ، فإن ذبح البهائم إيلام لها ، وماصب عليها من أنواع العذاب من جهة الآدميين لم يتقدمها جريمة .

فإن قيل . إن الله تعالى يحشرها ، ويجازيها على قدر ماقاسته من الآلام ، ويجب ذلك على الله سبحانه .

فنقول . من زعم أنه يجب على الله إحياء كل نملة وطئت وكل بقعة عركت حتى يثيبها على آلامها ، فقد خرج عن الشرع والعقل . إذ يقال . وصف الثواب والحشر بكونه واجباً عليه ، إن كان المراد به أنه يتضرر بتركه ، فهو محال ؛ وإن أريد به غيره فقد سبق أنه غير مفهوم ، إذ خرج عن المعانى المذكورة للواجب .

الأصل السابع : .

أنه تعالى يفعل بعباده ما يشاء ، فلا يجب عليه رعاية الأصلح لعباده .

لما ذكرناه من أنه لا يجب عليه سبحانه شيء ، بل لا يعقل فى حقه الوجوب ، فإنه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون . وليت شعرى بما يجيب المعتزلى فى قوله : إن الأصلح واجب عليه ، فى مسألة نعرضها عليه وهو أن يفرض مناظرة فى الآخرة بين صبى وبين بالغ ماتا مسلمين ، فإن الله سبحانه يزيد فى درجات البالغ ويفضله على الصبى لأنه تعب بالإيمان والطاعات بعد البلوغ ويجب عليه عند المعتزلى . فلو قال الصبى : يا رب لم رفعت منزلته على ؟ فيقول لأنه بلغ واجتهد فى الطاعات . ويقول الصبى : أنت أمتنى فى الصبا ، فكان يجب عليك أن تديم حياتى حتى أبلغ فاجتهد

فقد عدلت عن العدل فى التفضل عليه بطول العمر له دونى ، فلم فضلته ؟ فيقول الله تعالى : لأنى علمت أنك لو بلغت لأشركت أو عصيت ، فكان الأصلح لك الموت فى الصبا .

هذا عذر المعتزلى عن الله عز وجل . وعند هذا ينادى الكفار من درجات لظى ويقولون : يارب أما علمت أننا إذا بلغنا أشركنا؟ فهلا أمتنا فى الصبا فإنا رضينا بما دون منزلة الصبي المسلم ؟ فبماذا يجاب ذلك ؟ وهل يجب عند هذا إلا القطع بأن الامور الإلهية تتعالى بحكم الجلال عن أن توزن بميزان أهل الاعتزال ؟

فان قيل : مهما قدر على رعاية الأصلح للعباد ، ثم سلط عليهم أسباب العذاب ،كان ذلك قبيحاً لايليق بالحكمة .

قلنا : القبيح مالا يوافق الغرض ، حتى أنه قد يكون الشيء قبيحاً عند شخص حسنا عند غيره . إذا وافق غرض أحدهما دون الآخر ، حتى يستقبح قتل الشخص أولياؤه ويستحسنه أعداؤه . فان أريد بالقبيح مالا يوافق غرض البارى سبحانه ، فهو محال ، إذ لاغرض له . فلا يتصور منه قبيح ، كما لا يتصور منه ظلم ، إذ لا يتصور منه التصرف فى ملك الغير . وإن أريد بالقبيح ما لا يوافق غرض الغير ، فلم قلتم : إن ذلك عليه محال ؟

وهل هذا إلا مجرد تشبه يشهد بخلافه ماقد فرضناه من مخاصمة أهل النار ؟ ثم الحكيم معناه العالم بحقائق الأشياء القادر على أحكام فعلها على وفق إرادته، وهذا من أيه يوجب رعاية الأصلح؟ وإنما الحكيم منا يراعى الأصلح نظراً لنفسه ليستفيد به فى الدنيا وفى الآخرة ثواباً ، أو يدفع به عن نفسه آفة ، وكل ذلك على الله سبحانه وتعالى محال .

الأصل الثامن :

أن معرفة الله سبحانه وطاعته واجبة . بإيجاب الله تعالى وشرعه ، لا بالعقل ، خلافا للمعتزلة .

لأن العقل وإن أوجب الطاعة ، فلا يخلو إما أن يوجبها لغير فائدة ، وهو محال ، لأن العقل لايوجب العبث؛ وإما أن يوجبها لفائدة وغرض ، وذلك لايخلو إما أن يرجع إلى المعبود ، وذلك محال فى حقه تعالى ، فإنه يتقدس عن الأغراض والفوائد ، بل الكفر والايمان والطاعة والعصيان فى حقه تعالى سيان ، وإما أن يرجع ذلك إلى غرض العبد ، وهو ايضاً محال ، لأنه لاغرض له فى الحال ، بل يتعب به وينصرف عن الشهوات بسببه ، وليس فى المآل إلا الثواب والعقاب . ومن أين يعلم أن الله تعالى يثيب

على المعصية والطاعة ولا يعاقب عليهما ، مع أن الطاعة والمعصية فى حقه يتساويان إذ ليس له إلى أحدهما ميل ، ولا به لأحدهما إختصاص ؟ وإنما عرف تمييز ذلك بالشرع . ولقد زل من أخذ هذا من المقايسة بين الخالق والمخلوق ، حيث يفرق بين الشكر والكفران لما له من الارتيـــاح والاهتزاز والتلذذ بأحدهما دون الآخر .

فإن قيل : فإذا لم يجب النظر والمعرفة إلا بالشرع ، والشرع لا يستقر مالم ينظر المكلف فيه . فإذا قال المكلف للنبى إن العقل ليس يوجب على النظر ، والشرع لايثبت عندى إلا بالنظر ، ولست أقدم على النظر . أدى ذلك إلى إفحام الرسول ﷺ .

قلنا : هذا يضاهى قول القائل للواقف فى موضع من المواضع : إن وراءك سبعاً ضارياً ، فإن تبرح عن المكان قتلك ، وإن التفت وراءك ونظرت عرفت صدقى . فيقول الواقف : لايثبت صدقك مالم ألتفت ورائى ، ولا ألتفت ورائى ولا أنظر مالم يثبت صدقك . فيدل هذا على حماقة هذا القائل وتهدفه للهلاك ، ولا ضرر فيه على الهادى المرشد . فكذلك النبى ﷺ يقول : إن وراءكم الموت ودونه السباع الضـــارية والنيران المحرقة ، إن

لم تأخذوا منها حذركم وتعرفوا لى صدقى بالالتفات إلى معجزتى ، وإلا هلكتم ، فمن التفت عرف واحترز ونجا ، ومن لم يلتفت وأصر هلك وتردى ، ولا ضرر على إن هلك الناس كلهم أجمعون ، وإنما على البلاغ المبين .

فالشرع يعرف وجود السباع الضارية بعد الموت ، والعقل يفيد فهم كلامه والإحاطة بإمكان مايقوله فى المستقبل ، والطبع يستحث على الحذر من الضرر . ومعنى كون الشئ واجباً ، أن فى تركه ضرراً ؛ ومعنى كون الشرع موجباً ، أنه معرف للضرر المتوقع ، فإن العقل لايهدى إلى التهدف للضرر بعد الموت عند إتباع للشهوات .

فهذا معنى الشرع والعقل وتأثيرهما فى تقدير الواجب ، ولولا خوف العقاب على ترك ما أمر به لم يكن الوجوب ثابتاً ، إذ لامعنى للواجب إلا مايرتبط بتركه ضرر فى الآخرة .

الأصل التاسع :

إنه ليس يستحيل بعثة الأنبياء عليهم السلام خلافاً للبراهمة حيث قالوا : لافائدة فى بعثتهم ، إذ فى العقل مندوحة عنهم .

لأن العقل لايهدى إلى الأفعال المنجية فى الآخرة ، كما لايهدى

إلى الأدوية المفيدة للصحة . فحاجة الخلق إلى الأنبياء كحاجتهم إلى الأطباء ، ولكن يعرف صدق الطبيب بالتجربة ويعرف صدق بالتجربة ويعرف صدق النبي بالمعجزة .

الأصل العاشر :

إن الله سبحانه قد أرسل محمداً ﷺ خاتماً للنبيين ، وناسخاً لما قبله من شرائع اليهود والنصارى والصابئين ، وأيده بالمعجزات الظاهرة والآيات الباهرة كانشقاق القمر وتسبيح الحصى وإنطاق العجماء وما تفجر بين أصابعه من الماء .

ومن آياته الظاهرة التي تحدى بها طاقة العرب القرآن العظيم ، فإنهم مع تميزهم بالفصاحة والبلاغة تهدفوا لسبه ونهبه وقتله وإخراجه ، كما أخبر الله عز وجل عنهم . ولم يقدروا على معارضته بمثل القرآن ، إذ لم يكن في قدرة البشر الجمع بين جزالة القرآن ونظمه ، هذا مع ما فيه من أخبار الأولين ، مع كونه أميا غير ممارس للكتب ، والإنباء عن الغيب في أمور تحقق صدقه فيها في الاستقبال ، كقوله تعالى : لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين ، وكقوله تعالى : ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين .

ووجه دلالة المعجزة على صدق الرسل ، أن كل ما عجز عنه البشر لم يكن إلا فعلا لله تعالى . فمهما كان مقرونا بتحدى النبي ﷺ ينزل منزلة قوله : صدقت . وذلك مثل القائم بين يدى الملك ، المدعى على رعيته أنه رسول الملك إليهم ، فإنه مهما قال للملك : إن كنت صادقاً فقم على سريرك ثلاثاً واقعد على خلاف عادتك ، ففعل الملك ذلك وحصل للحاضرين علم ضرورى بأن ذلك نازل منزله قوله : صدقت .

الركن الرابع

فى السمعيات ، وتصديقه ﷺ فيما أخبر عنه
ومداره على عشرة أصول

الأصل الأول :

الحشر والنشر .

وقد ورد بهما الشرع ، وهو حق ، والتصديق بهما واجب ، لأنه فى العقل ممكن ، ومعناه الإعادة بعد الإفناء ، وذلك مقدور لله تعالى كابتداء الإنشاء . قال الله تعالى . قال من يحيي العظام

وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة فاستدل بالابتداء على الإعادة . وقال عز وجل . ماخلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة . والإعادة إبتداء ثان ، فهو ممكن كالابتداء الأول .

الأصل الثانى :

سؤال منكر ونكير .

وقد وردت به الأخبار ، فيجب التصديق به لأنه ممكن ، إذ ليس يستدعى إلا إعادة الحياة إلى جزء من الأجزاء الذى به فهم الخطاب . وذلك ممكن فى نفسه ، ولا يدفع ذلك ما يشاهد من سكون الميت وعدم سماعنا السؤال له . فإن النائم ساكن بظاهره ، ويدرك بباطنه من الآلام واللذات مايحس بتأثيره عند التنبيه . وقد كان رسول الله ﷺ يسمع كلام جبرائيل عليه السلام ويشاهده ومن حوله لا يسمعونه ولا يرونه ولا يحيطون بشىء من علمه إلا بما شاء . فإذا لم يخلق لهم السمع والرؤية لم يدركوه .

الأصل الثالث :

عذاب القبر .

وقد ورد الشرع به . قال الله تعالى : النار يعرضون عليها

عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون أشد العذاب . واشتهر عن ﷺ والسلف الصالح الاستعاذة من عذاب القبر .

وهو ممكن التصديق به ، ولا يمنع من التصديق به تفرق أجزاء الميت فى بطون السباع وحواصل الطيور ، فإن المدرك لألم العذاب من الحيوان أجزاء مخصوصة قدر الله تعالى على إعادة الإدراك إليها .

الأصل الرابع :

الميزان وهو حق ، قال الله تعالى : ونضع الموازين القسط ليوم القيامة . وقال تعالى :فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه (الآية) . ووجهه أن الله تعالى يحدث فى صحائف الأعمال وزناً بحسب درجات الأعمال عند الله تعالى ، فتصير مقادير أعمال العباد معلومة للعباد ، حتى يظهر لهم العدل فى العقاب أو الفضل فى العفو وتضعيف الثواب .

الأصل الخامس:

الصراط ، وهو جسر ممدود على متن جهنم أرق من الشعر وأحد من السيف .

قال الله تعالى : فاهدوهم إلى صراط الجحيم وقفوهم إنهم مسئولون . فيجب التصديق به ، فإن القادر على أن يطير الطير فى الهواء ، قادر على أن يسير الإنسان على الصراط .

الأصل السادس :

إن الجنة والنار مخلوقتان

قال الله تعالى . وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين . فقوله تعالى . أعدت دليل على أنها مخلوقة ، فيجب اجراؤه على الظاهر ، اذ لا استحالة فيه. ولا يقال . لا فائدة فى خلقهما قبل يوم الجزاء ، لأن الله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

الأصل السابع .

أن الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على رضى الله عنهم ، ولم يكن نص رسول الله ﷺ على امام أصلا .

اذ لو كان ، لكان أولى بالظهور من نصبه آحاد الولاة والامراء على الجنود فى البلاد . ولم يخف ذلك ، فكيف خفى

هذا ؟ وان ظهر ، فكيف اندرس حتى لم ينقل الينا ؟ فلم يكن أبو بكر اماما الا بالاختيار والبيعة . وأما تقدير النص على غيره فهو نسبة للصحابة كلهم الى مخالفة رسول الله ﷺ وخرق الإجماع ، وذلك مما لا يستجرىء على اختراعه الا الروافض .

واعتقاد أهل السنة تزكية جميع الصحابة والثناء عليهم ، كما أثنى الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ. وما جرى بين معاوية وعلى رضى الله عنهما كان مبنياً على الاجتهاد ، لا منازعة من معاوية فى الإمامة . اذ ظن على رضى الله عنه أن تسليم قتلة عثمان - مع كثرة عشائرهم واختلاطهم بالعسكر - يؤدى الى اضطراب أمر الإمامة فى بدايتها ، فرأى التأخير أصوب . وظن معاوية أن تأخير أمرهم - مع عظم جنايتهم - يوجب الإغراء بالأئمة ويعرض الدماء للسفك . وقد قال أفاضل العلماء . كل مجتهد مصيب . وقال قائلون . المصيب واحد . ولم يذهب الى تخطئة على ذو تحصيل أصلا .

الأصل الثامن :

إن فضل الصحابة رضى الله عنهم على حسب ترتيبهم فى الخلافة.

إذ حقيقة الفضل ما هو فضل عند الله عز وجل ، وذلك لا يطلع عليه إلا رسول الله ﷺ . وقد ورد فى الثناء على جميعهم آيات وأخبار كثيرة . وإنما يدرك دقائق الفضل والترتيب فيه المشاهدون للوحى والتنزيل بقرائن الأحوال ودقائق التفاصيل ، فلولا فهمهم ذلك لما رتبوا الأمر كذلك . إذ كانوا لا تأخذهم فى الله لومة لائم ، ولا يصرفهم عن الحق صارف .

الأصل التاسع .

إن شرائط الإمامة بعد الإسلام والتكليف خمسة . الذكورة والورع والعلم والكفاية ونسبة قريش .

لقوله ﷺ . الأئمة من قريش . واذا اجتمع عدد من الموصوفين بهذه الصفات ، فالإمام من انعقدت له البيعة من أكثر الخلق، والمخالف للأكثر باغ يجب رده إلى الانقياد إلى الحق .

الأصل العاشر .

إنه لو تعذر وجود الورع والعلم فيمن يتصدى للإمامة ، وكان فى صرفه إثارة فتنة لا تطاق ، حكمنا بانعقاد إمامته .

لأنا بين أن نحرك فتنة بالاستبدال ، فما يلقى المسلمون فيه

من الضرر يزيد على ما يفوتهم من نقصان هذه الشروط التي أثبتت لمزية المصلحة ، فلا يهدم أصل المصلحة شغفا بمزاياها[1] ، كالذى يبنى قصراً ويهدم قصراً ؛ وبين أن نحكم بخلو البلاد عن الإمام وبفساد الأقضية ، وذلك محال . ونحن نقضى بنفوذ قضاء أهل البغى فى بلادهم لمسيس حاجتهم ، فكيف لا نقضى بصحة الإمامة عند الحاجة والضرورة ؟ .

•

فهذه الأركان الأربعة ، الحاوية للأصول الأربعين ، هى قواعد العقائد ، فمن اعتقدها كان موافقاً لأهل السنة ، ومباينا لرهط البدعة . فالله تعالى يسددنا بتوفيقه ويهدينا إلى الحق وتحقيقه ، بمنه وسعة جوده وفضله . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وكل عبد مصطفى .

الفصل الرابع

من قواعـــد العقائد

فى الإيمان والإسلام وما بينهما من الاتصال والانفصال .

وما يتطرق إليه من الزيادة والنقصان ووجه استثناء السلف فيه وفيه ثلاث مسائل .

مســـألة :

اختلفوا فى أن الإسلام هو الإيمان أو غيره ؟ وإن كان غيره فهل هو منفصل عنه يوجد دونه أو مرتبط به يلازمه ؟ .

فقيل : انهما شئ واحد . وقيل . انهما شيئان لايتواصلان ، وقيل انهما شيئان ولكن يرتبط أحدهما بالآخر .

وقد أورد أبو طالب المكى فى هذا كلاما شديد الاضطراب كثير التطويل . فلنهجم الآن على التصريح بالحق من غير تصريح على نقل مالا تحصيل له .

فنقول في هذا ثلاثة مباحث . بحث عن موجب اللفظين في اللغة ، وبحث عن المراد بهما في اطلاق الشرع ، وبحث عن حكمهما في الدنيا والآخرة . والبحث الأول لغوى ، والثانى تفسيرى ، والثالث فقهى شرعى :

البحث الأول :

في موجب اللغة .

والحق فيه أن الإيمان عبارة عن التصديق . قال الله تعالى . « وما أنت بمؤمن لنا » ، أى بمصدق . والإسلام عبارة عن التسليم والاستسلام بالإذعان والانقياد وترك التمرد والإباء والعناد وللتصديق محل خاص وهو القلب ، واللسان ترجمانه . وأما التسليم فإنه عام في القلب واللسان والجوارح ، فإن كل تصديق بالقلب فهو تسليم وترك الإباء والجحود ، وكذلك الاعتراف باللسان ، وكذلك الطاعة والانقياد بالجوارح . فموجب اللغة أن الإسلام أعم والإيمان أخص ، فكأن الإيمان عبارة عن أشرف أجزاء الإسلام .

فإذن كل تصديق تسليم ، وليس كل تسليم تصديقاً .

البحث الثاني :

عن إطلاق الشرع .

والحق فيه أن الشرع قد ورد باستعمالهما على سبيل الترادف والتوارد ، وورد على سبيل الاختلاف وورد على سبيل التداخل .

أما الترادف ففي قوله تعالى. فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين . ولم يكن بالاتفاق إلا بيت واحد . وقال تعالى . ياقوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين . وقال صلى الله عليه وسلم . بني الإسلام على خمس. وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة عن الإيمان ، فأجاب بهذه الخمس .

وأما الاختلاف فقوله تعالى . قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا . ومعناه استسلمنا في الظاهر . فأراد بالإيمان ههنا التصديق بالقلب فقط ، وبالإسلام الاستسلام ظاهراً باللسان والجوارح . وفي حديث جبرائيل عليه السلام لما سأله عن الإيمان فقال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالبعث بعد الموت وبالحساب وبالقدر خيره وشره . فقال

فما الاسلام , فأجاب بذكر الخصال الخمس . فعبر بالاسلام عن تسليم الظاهر بالقول والعمل. وفي الحديث عن سعد أنه ﷺ أعطى رجلا عطاء ولم يعط الآخر ، فقال له سعد : يارسول الله تركت فلانا لم تعطه وهو مؤمن ، فقال ﷺ : أو مسلم ؟ فأعاد عليه فأعاد رسول الله ﷺ .

وأما التداخل ، فما روى أيضاً أنه سئل فقيل : أى الأعمال أفضل ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : الاسلام . فقال : أى الاسلام أفضل ؟ فقال ﷺ وسلم : الايمان . وهذا دليل على الاختلاف وعلى التداخل ، وهو أوفق الاستعمالات فى اللغة ، لأن الايمان عمل من الأعمال وهو أفضلها ، والاسلام هو تسليم إما بالقلب وإما باللسان وإما بالجوارح ، وأفضلها الذى بالقلب وهو التصديق الذى يسمى إيماناً ، والاستعمال لهما على سبيل الاختلاف وعلى سبيل التداخل وعلى سبيل الترادف كله غير خارج عن طريق التجوز فى اللغة .

أما الاختلاف فهو أن يجعل الايمان عبارة عن التصديق بالقلب فقط ، وهو موافق للغة والاسلام عبارة عن التسليم ظاهراً وهو أيضاً موافق للغة . فإن التسليم ببعض محال التسليم ينطلق عليه

اسم التسليم . فليس من شرط حصول الاسم عموم المعنى لكل محل يمكن أن يوجد المعنى فيه ، فإن من لمس غيره ببعض بدنه يسمى لامسا ، وإن لم يستغرق جميع بدنه .

فإطلاق اسم الاسلام على التسليم الظاهر عند عدم تسليم الباطن مطابق للسان . وعلى هذا الوجه جرى قوله تعالى: قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا . وقوله ﷺ في حديث سعد : أو مسلم؟ لأنه فضل أحدهما على الآخر . ويريد بالاختلاف تفاضل المسميين .

وأما التداخل فموافق أيضاً للغة في خصوص الايمان ، وهو أن يجعل الاسلام عبارة عن التسليم بالقلب والقول والعمل جميعاً والايمان عبارة عن بعض ما دخل في الاسلام وهو التصديق بالقلب وهو الذي عنينا بالتداخل وهو موافق للغة في خصوص الايمان وعموم الاسلام للكل . وعلى هذا خرج قوله : الايمان في جواب قول السائل أي الاسلام أفضل ؟ لأنه جعل الايمان خصوصاً من الاسلام ، فأدخله فيه .

وأما استعماله فيه على سبيل الترادف بأن يجعل الاسلام عبارة

عن التسليم بالقلب والظاهر جميعاً ، فإن كل ذلك تسليم ، وكذا الايمان . ويكون التصرف فى الايمان على الخصوص بتعميمه وإدخال الظاهر فى معناه ،وهو جائز . لأن تسليم الظاهر بالقول والعمل ثمرة تصديق الباطن ونتيجته . وقد يطلق اسم الشجر ويراد به الشجر مع ثمره على سبيل التسامح ، فيصير بهذا القدر من التعميم مرادفاً لاسم الاسلام ومطابقا له فلا يزيد عليه ولا ينقص وعليه خرج قوله : فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين.

البحث الثالث .

عن الحكم الشرعى .

والإسلام والإيمان حكمان . أخروى ودنيوى .

ما الأخروى فهو الإخراج من النار ومع التخليد ، إذ قال رسول الله ﷺ . يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من ايمان. وقد اختلفوا فى أن هذا الحكم على ماذا يترتب ؟ عبروا عنه بأن الإيمان ماذا هو ؟ فمن قائل . إنه مجرد العقد . ومن قائل يقول . إنه عقد بالقلب وشهادة باللسان . ومن قائل يزيد ثالثاً وهو العمل بالأركان .

ونحن نكشف الغطاء عنه ونقول . من جمع بين هذه الثلاثة فلا خلاف فى أن مستقره الجنة . وهذه درجة .

والدرجة الثانية . أن يوجد اثنان وبعض الثالث وهو القول والعقد وبعض الأعمال ، ولكن ارتكب صاحبه كبيرة أو بعض الكبائر . فعند هــذا قالت المعتزلة . خرج بهذا عن الإيمان ولم يدخل فى الكفر ، بل اسمه فاسق ، وهو على منزلة بين المنزلتين وهو مخلد فى النار . وهذا باطل كما سنذكره .

الدرجة الثالثة . أن يوجد التصديق بالقلب والشهادة باللسان دون الأعمال بالجوارح . وقد اختلفوا فى حكمه فقال أبو طالب المكى : العمل بالجوارح من الإيمان ، ولا يتم دونه ، وادعى الاجماع فيه ، واستدل بأدلة تشعر بنقيض غرضه كقوله تعالى : الذين آمنوا وعملوا الصالحات . إذ هذا يدل على أن العمل وراء الايمان ، لا من نفس الايمان ، وإلا فيكون العمل فى حكم المعاد . والعجب أنه ادعى الإجماع فى هــذا ، وهو مع ذلك ينقل قوله ﷺ : لا يكفر أحد إلا بعد جحوده لما أقر به ، وينكر على المعتزلة قولهم بالتخليد فى النار بسبب الكبائر . والقائل بهذا قائل بنفس مذهب المعتزلة ، إذ يقال له من صدق بقلبه ؛ وشهد بلسانه ، ومات فى الحال ، فهل هو فى الجنة ؟ فلابد أن يقول : نعم ، وفيه حكم بوجود الايمان دون العمل ، فنزيد ونقول . لو بقى حياً دخل عليه وقت صلاة واحدة فتركها ثم مات ، فهل

يخلد فى النار ؟ فإن قال . نعم فهو مراد المعتزلة ؛ وإن قال . لا، فهو تصريح بأن العمل ليس ركناً من نفس الايمان ولا شرطاً فى وجوده ولا فى استحقاق الجنة به . وإن قال . أردت به أن يعيش مدة طويلة ولا يصلى ولا يقدم على شىء من الأعمال الشرعية . فنقول . فما ضبط تلك المدة ؟ وما عدد تلك الطاعات التى بتركها يبطل الايمان ؟ وماعدد الكبائر التى بارتكابها يبطل الايمان ؟ وهذا لايمكن التحكم بتقديره ، ولم يصر إليه صائر أصلا .

الدرجة الرابعة . أن يوجد التصديق بالقلب قبل أن ينطق باللسان أو يشتغل بالأعمال ومات . فهل يقول . مات مؤمناً بينه وبين الله تعالى ؟ وهذا مما اختلف فيه . ومن شرط القول لتمام الايمان يقول . هذا مات قبل الايمان . وهو فاسد ، إذ قال ﷺ يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من الايمان . وهذا قلبه طافح بالايمان ، فكيف يخلد فى النار ؟ ولم يشترط فى حديث جبرائيل عليه السلام للإيمان إلا التصديق بالله تعالى وملائكته وكتبه واليوم الآخر ، كما سبق .

الدرجة الخامسة : أن يصدق بالقلب ، ويساعده من العمر مهلة النطق بكلمتى الشهادة وعلم وجوبها ولكنه لم ينطق بها ، فيحتمل أن يجعل امتناعه عن النطق كامتناعه عن الصلاة . ونقول :

هو مؤمن غير مخلد فى النــار ، والإيمان هو التصـديق المحض ، واللسان ترجمان الإيمان ، فلابد أن يكون الايمان موجوداً بتمامه قبل اللسان حتى يترجمه اللسان . وهذا هو الأظهر ؛ إذ لامستند إلا اتباع موجب الألفاظ ووضع اللسان . إن الايمان هو عبارة عن التصديق بالقلب ، وقد قال ﷺ : يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة . ولا ينعرم الايمـان من القلب بالسكوت عن النطق الواجب كما لا ينعدم بالسكوت عن الفعل الواجب . وقال قائلون : القول ركن ، إذ ليست كلمتا الشهادة إخباراً عن القلب ، بل هو إنشاء عقد آخر وابتداء شهادة والتزام . والأول أظهر . وقد غلا فى هذا طائفة المرجئة ، فقالوا : هذا لايدخل النار أصلا وقالوا : المؤمن وإن عصى فلايدخل النار . وسنبطل ذلك عليهم .

الدرجة السادسة : أن يقــول بلسانه : لا إله إلا الله محمد رسول الله ؛ ولكن لم يصدق بقلبه . فلانشك فى أن هذا فى حكم الآخرة من الكفار ، وأنه مخلد فى النار ؛ ولانشك فى أنه فى حكم الدنيا الذى يتعلق بالأئمة والولاة من المسلمين ، لأن قلبه لا يطلع عليه . وعلينا أن نظن به أنه ماقاله بلسانه إلا وهو منطو عليه فى قلبه ، وإنما نشك فى أمر ثالث وهو الحكم الدنيوى فيما بينه وبين الله تعالى ، وذلك بأن يموت له فى الحال قريب مسلم ، ثم يصدق

بعد ذلك بقلبه ، ثم يستفتى ويقول : كنت غير مصدق بالقلب حالة الموت ، والميراث الآن فى يدى ، فهل يحل لى بينى وبين الله تعالى ؟ أو نكح مسلمة ، ثم صدق بقلبه ، هل تلزمه إعادة النكاح ؟ هذا محل نظر ، فيحتمل أن يقال : أحكام الدنيا منوطة بالقول الظاهر ظاهراً وباطناً ، ويحتمل أن يقال : تناط بالظاهر فى حق غيره ، لأن باطنه غير ظاهر لغيره ، وباطنه ظاهر له فى نفسه بينه وبين الله تعالى . والأظهر ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنه لا يحل له ذلك الميراث ، ولذلك كان حذيفة رضى الله عنه كان يراعى ذلك منه فلا يحضر جنازة من يموت من المنافقين؛ وعمر رضى الله عنه كان يراعى ذلك منه فلا يحضر إذا لم يحضر حذيفة رضى الله عنه والصلاة فعل ظاهر فى الدنيا ، وإن كان من العبادات . والتوقى عن الحرام أيضاً من جملة ما يجب لله كالصلاة ، لقوله ﷺ : طلب الحلال فريضة بعد الفريضة . وليس هذا مناقضاً لقولنا : إن الارث حكم الاسلام وهو الاستسلام ، بل الاستسلام التام هو ما يشمل الظاهر والباطن .

وهذه مباحث فقهية ظنية تبنى علـــى ظواهر الألفاظ والعمومات والأقيسة ، فلا ينبغى أن يظن القاصر فى العلوم أن المطلوب فيه القطع من حيث جرت العادة بإيراده فى فن الكلام

الذى يطلب فيه التطع . فما أفلح من نظر إلى العادات والمراسم فى العلوم .

فإن قلت : فما شبهة المعتزلة والمرجئة ، وما حجة بطلان قولهم ؟ .

فأقول : شبهتهم عمومات القرآن . أما المرجئة فقالوا : لايدخل المؤمن النار وإن أتى بكل المعاصى ، لقوله عز وجل : فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً ، ولقوله عز وجل : والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصديقون (الآية) ، ولقوله تعالى : كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها ... إلى قوله : فكذبنا وقلنا مانزل الله من شئ ، فقوله : « كلما ألقى فيها فوج » ، عام ، فينبغى أن يكون كل من ألقى فى النار مكذبا ، ولقوله تعالى : « لا يصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى » ؛ وهذا حصر وإثبات ونفى ، ولقوله تعالى : « من جاء بالحسنة فله خير منها وهم من فزع يومئذ آمنون » ؛ فالإيمان رأس الحسنات . ولقوله تعالى : والله يحب المحسنين ، وقال تعـــالى : إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا .

ولاحجة لهم فى ذلك ، فإنه من حيث ذكر الإيمان فى هذه الآيات أريد به الإيمان مع العمل . إذ بينا أن الإيمان قد يطلق

ويراد به الإسلام ، وهو الموافقة بالقلب والقول والعمل . ودليل هذا التأويل أخبار كثيرة فى معاقبة العاصين ومقادير العقاب . وقوله ﷺ : يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من الإيمان . فكيف يخرج إذا لم يدخل ؟ ومن القرآن قوله تعالى : إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء . والاستثناء بالمشيئة يدل على الانقسام . وقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها ، وتخصيصه بالكفر تحكم . وقوله تعالى : ألا إن الظالمين فى عذاب مقيم . وقال تعالى : ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم فى النار .

فهذه العمومات فى معارضة عموماتهم . ولابد من تسليط التخصيص والتأويل على الجانبين ، لأن الأخبار مصرحة بأن العصاة يعذبون ؛ بل قوله تعالى : وإن منكم إلا واردها ، ، كالصريح فى أن ذلك لابد منه للكل ، إذ لايخلو مؤمن عن ذنب يرتكبه . وقوله تعالى : لايصلاها إلا الأشقى شخصاً الذى كذب وتولى . أراد به من جماعة مخصوصين ، أو أراد بالأشقى شخصاً معيناً أيضاً ؟ وقوله تعالى : « كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها » ، أى فوج من الكفار . وتخصيص العمومات قريب . ومن هذه الآية وقع للأشعرى وطائفة من المتكلمين إنكار صيغ العموم ،

وأن هذه الألفاظ يتوقف فيها إلى ظهور قرينة تدل على معناها .

وأما المعتزلة فشبهتهم قوله تعالى: وإنى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى وقوله تعالى : والعصر إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات . وقوله تعالى : وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتما مقضياً . ثم قال : ثم ننجى الذين اتقوا . وقوله تعالى : ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم . وكل آية ذكر الله عز وجل العمل الصالح فيها مقرونا بالإيمان . وقوله تعالى : ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيهـا .

وهذه العمومات أيضاً مخصوصة بدليل قوله تعالى : ويغفر مادون ذلك لمن يشـــاء . فينبغى أن تبقى له مشيئة فى مغفرة ما سوى الشرك . وكذلك قوله عليه السلام : يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان . وقوله تعالى : إن الله لايضيع أجر المحسنين . فكيف يضيع أجر أصل الايمان وجميع الطاعات بمعصية واحدة ؟ وقوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً » ، أى لإيمانه ، وقد ورد على مثل هذا السبب .

فإن قلت : فقد مال الاختيار إلى أن الإيمان حاصل دون

العمل ، وقد اشتهر عن السلف قولهم : إن الإيمان عقد وقول وعمل ؛ فما معناه ؟ .

قلنا : لا يبعد العمل من الايمان ، لأنه مكمل له ومتمم ، كما يقال الرأس واليدان ، من الانسان . ومعلوم أنه يخرج من كونه إنساناً بعدم الرأس ، ولايخرج عنه بكونه مقطوع اليد ، وكذلك يقال التسبيحات والتكبيرات من الصلاة ، وإن كانت لاتبطل بفقدها . فالتصديق بالقلب من الايمان كالرأس من وجود الانسان ، إذ ينعدم بعدمه ؛ وبقية الأطراف بعضها أعلى من بعض . وقد قال ﷺ : لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن . والصحابة رضى الله عنهم ما اعتقدوا مذهب المعتزلة فى الخروج عن الايمان بالزنا ، ولكن معناه غير مؤمن حقاً إيماناً كاملا ، كما يقال للعاجز المقطوع الأطراف هذا ليس بإنسان ؛ أى ليس له الكمال الذى هو وراء حقيقة الانسانية .

مسـألة :

فإن قلت فقد اتفق السلف على أن الايمان يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية . فإذا كان التصديق هو الايمان ، فلا يتصور فيه زيادة ولانقصان .

فأقول . السلف هم الشهود العدول ، وما لأحد عن قولهم عدول ، فما ذكروه حق . وإنما الشأن فى فهمه ، وفيه دليل على أن العمل ليس من أجزاء الإيمان وأركان وجوده ، بل هو مزيد عليه يزيد به ، والزائد موجود ، والناقص موجود ، والشىء لا يزيد بذاته . فلا يجوز أن يقال . الإنسان يزيد برأسه ، بل يقال يزيد بلحيته وسمنه . ولا يجوز أن يقال. الصلاة تزيد بالركوع والسجود بل تزيد بالآداب والسنن . فهذا تصريح بأن الإيمان له وجود ، ثم بعد الوجود تختلف حاله بالزيادة والنقصان .

فإن قلت . فالإشكال قائم فى أن التصديق كيف يزيد وينقص وهو خصلة واحدة ؟

فأقول . إذا تركنا المراهنة ولم نكترث بتشغيب من تشغب وكشفنا الغطاء ، ارتفع الاشكال .

فنقول : الايمان إسم مشترك يطلق من ثلاثة أوجه .

الأول : أنه يطلق للتصديق بالقلب على سبيل الاعتقاد والتقليد من غير كشف وإنشراح صدر . وهو إيمان العوام ، بل إيمان الخلق كلهم ، إلا الخواص . وهذا الاعتقاد عقدة على

القلب ، تارة تشتد وتقوى ، وتارة تضعف وتسترخى ، كالعقدة على الخيط مثلا .

ولا تستبعد هذا ، واعتبره باليهودى وصلابته فى عقيدته التى لا يمكن نزوعه عنها بتخويف وتحذير ، ولا بتخييل ووعظ ولا تحقيق وبرهان ، وكذلك النصرانى والمبتدعة . وفيهم من يمكن تشكيكه بأدنى كلام ، ويمكن استنزاله عن اعتقاده بأدنى استحالة أو تخويف ، مع أنه غير شاك فى عقده كالأول . ولكنهما متفاوتان فى شدة التصميم وزيادته ، كما يؤثر سقى الماء فى نماء الأشجار . ولذلك قال تعالى :فزادتهم إيماناً . وقال تعالى:ليزدادوا إيماناً . وقال تعالى : ليزدادوا إيماناً مع ايمانهم . وقال ﷺ فيما يروى فى بعض الأخبار . الايمان يزيد وينقص وذلك بتأثير الطاعات فى القلب . وهذا لا يدركه إلا من راقب أحوال نفسه فى أوقات المواظبة على العبادة والتجرد لها بحضور القلب مع أوقات الفتور ، وإدراك التفاوت فى السكون إلى عقائد الايمان فى هذه الأحوال حتى يزيد عقده استعصاء على من يريد حله بالتشكيك بل من يعتقد فى اليتيم معنى الرحمة اذا عمل بموجب اعتقاده ، يمسح رأسه وتلطف به ، أدرك من باطنه تأكيد الرحمة وتضاعفها بسبب العمل . وكذلك معتقد التواضع اذا عمل بموجبه عملا مقبلا أو

ساجداً لغيره ، أخس من قلبه بالتواضع عند اقدامه على الخدمة وهكذا جميع صفات القلب تصدر منها أعمال الجوارح ، ثم يعود أثر الأعمال عليها فيؤكدها ويزيدها .

وسيأتى هذا فى ربع المنجيات والمهلكات عند بيان وجه تعلق الباطن بالظاهر ، والأعمال بالعقائد والقلوب ؛ فإن ذلك من جنس تعلق الملك بالملكوت . وأعنى بالملك ، عالم الشهادة المدرك بالحواس ، وبالملكوت عالم الغيب المدرك بنور مبصيرة والقلب من عالم الملكوت، والأعضاء وأعمالها من عالم الملك ولطف الارتباط ودقته بين العالمين انتهى الى حد ظن بعض الناس اتحاد أحدهما بالآخر ، وظن آخرون أنه لا عالم إلا عالم الشهادة وهو هذه الأجسام المحسوسة .ومن أدرك الامرين وأدرك تعددهما ثم ارتباطهما ، عبر عنه فقال .

رق الزجاج ورقت الخمر
وتشابها فتشاكل الأمر
فكأنما خمر ولا قدح
وكأنما قدح ولا خمر

ولنرجع الى المقصود ، فإن هذا العالم خارج عن علم المعاملة ولكن بين العالمين أيضاً أتصار وارتباط . فلذلك ترى علوم

المكاشفة تتسابق كل ساعة على علوم المعاملة الى أن تنكشف عنها بالتكاليف .

فهذا وجه زيادة الايمان بالطاعة بموجب هذا الاطلاق ، ولهذا قال على كرم الله وجهه . ان الايمان ليبدو لمعة بيضاء ، فإذا عمل العبد الصالحات نمت فزادت حتى يبيض القلب كله ، وان النفاق ليبدو نكتة سوداء ، فإذا انتهك الحرمات نمت وزادت حتى يسود القلب كله فيطبع عليه ، فذلك هو الختم ؛ وتلا قوله تعالى . كلا بل ران على قلوبهم (الآية) .

الاطلاق الثانى .

أن يراد به التصديق والعمل جميعاً . كما قال ﷺ . الايمان بضع وسبعون بابا . وكما قال ﷺ . لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن .

واذا دخل العمل فى مقتضى لفظ الايمان لم تخف زيادته ونقصانه . وهل يؤثر ذلك فى زيادة الايمان الذى هو مجرد التصديق هذا فيه نظر ، وقد أشرنا الى أنه يؤثر فيه .

الاطلاق الثالث .

أن يراد به التصديق اليقينى على سبيل الكشف وانشراح الصدر والمشاهدة بنور البصيرة .

وهذا أبعد الأقسام عن قبول الزيادة . ولكنى أقول الأمر اليقينى الذى لا شك فيه تختلف طمأنينة النفس اليه ،فليس طمأنينة النفس الى أن الاثنين أكثر من الواحد كطمأنينتها الى أن العالم مصنوع حادث ؛ وان كان لا شك فى واحد منهما ، فإن اليقينات تختلف فى درجات الايضاح ودرجات طمأنينة النفس اليها .

وقد تعرضنا لهذا فى فصل اليقين من كتاب العلم فى باب علامات علماء الآخرة ، فلا حاجة الى الاعادة . وقد ظهر فى جميع الاطلاقات أن ما قالوه من زيادة الايمان ونقصانه حق . وكيف لا ، وفى الاخبار أنه يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من ايمان ، وفى بعض المواضع فى خبر آخر مثقال دينار ، فأى معنى لاختلاف مقاديره ان كان ما فى القلب لا يتفاوت ؟

مسألة :

فان قلت : ما وجه قول السلف أنا مؤمن إن شاء الله . والاستثناء شك، والشك فى الايمان كفر. وقد كانوا كلهم يمتنعون عن جزم الجواب بالإيمان ويحترزون عنه ، فقال شعبان الثورى رحمه الله ، من قال : أنا مؤمن عند الله فهو من الكذابين ومن قال أنا مؤمن حقاً فهو بدعة . فكيف يكون كاذبا وهو يعلم أنه

مؤمن فى نفسه ؟ ومن كان مؤمناً فى نفسه كان مؤمناً عند الله ، كما أن من كان طويلا وسخياً فى نفسه وعلم ذلك ، كان كذلك عند الله ، وكذا من كان مسروراً أو حزيناً أو سميعاً أو بصيراً . ولو قيل للإنسان : هل أنت حيوان ؟ لم يحسن أن يقول : أنا حيوان إن شاء الله . ولما قال سفيان ذلك ، قيل له : فماذا نقول ؟ قال : قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا . وأى فرق بين أن يقول : آمنا بالله وما أنزل إلينا ، وبين أن يقول : أنا مؤمن ؟ وقيل للحسن أمؤمن أنت ؟ فقال : إن شاء الله . فقيل له : لم تستثنى يا أبا سعيد فى الايمان ؟ فقال : أخاف أن أقول نعم ، فيقول الله سبحانه : كذبت ياحسن ، فتحق على الكلمة . وكان يقول : مايؤمننى أن يكون الله سبحانه قد اطلع على بعض مايكره فمقتنى ، وقال : إذهب لاقبلت لك عملا ، فأنا أعمل فى غير معمل . وقال ابراهيم بن أدهم : إذا قيل لك أمؤمن أنت ؟ فقل : لا إله إلا الله . وقال مرة : قل أنا لا أشك فى الإيمان ، وسؤالك إياى بدعة . وقيل لعلقمة : أمؤمن أنت ؟ قال : أرجو إن شاء الله . وقال الثورى : نحن مؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله وما ندرى مانحن عند الله تعالى . فما معنى هذه الاستثناءات ؟

فالجواب أن هذا الاستثناء صحيح، وله أربعة أوجه، وجهان مستندان إلى الشك لافى أصل الايمان ولكن فى خاتمته أو كماله، ووجهان لايستندان إلى الشك .

الوجـــه الأول :

الذى لا يستند إلى معارضة الشك، والاحتراز من الجزم خيفة مافيه من تزكية النفس . قال تعالى : فلا تزكوا أنفسكم . وقال . ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم . وقال تعالى . أنظر كيف يفترون على الله الكذب . وقيل لحكيم . ما الصدق القبيح ؟ فقال ثناء المرء على نفسه والايمـان من أعلى صفات المجد، والجزم به تزكية مطلقة . وصيغة الاستثناء كأنها نقل من عرف التزكية، كما يقال للانسان . أنت طبيب أو فقيه أو مفسر ؟ فيقول . نعم إن شاء الله، لافى معرض التشكيك، ولكن لإخراج نفسه عن تزكية نفسه .

فالصيغة صيغة الترديد والتضعيف لنفس الخبر . ومعناه التضعيف للازم من لوازم الخبر، وهو التزكية . وبهذا التأويل لو سئل عن وصف ذم لم يحسن الاستثناء .

الوجـــه الثانى :

التأدب بذكر الله تعالى فى كل حال ، وإحالة الأمور كلها إلى مشيئة الله سبحانه . فقد أدب الله سبحانه نبيه ﷺ ، فقال تعالى . ولا تقولن لشيء إنى فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله . ثم لم يقتصر على ذلك فيما لا يشك فيه ، بل قال تعالى . لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين . وكان الله سبحانه عالما بأنهم يدخلون لامحالة وأنه شاءه ، ولكن المقصود تعليمه ذلك . فتأدب رسول الله ﷺ فى كل ما كان يخبر عنه معلوما كان أو مشكوكا ، حتى قال ﷺ لما دخل المقابر . السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا إن شاء الله بكم لاحقون . واللحوق بهم غير مشكوك فيه ، ولكن مقتضى الأدب ذكر الله تعالى وربط الأمور به .

وهذه الصيغة دالة عليه ، حتى صار بعرف الاستعمال عبارة عن إظهار الرغبة والتمنى . فإذا قيل لك . إن فلاناً يموت سريعاً ، فتقول . إن شاء الله ، فيفهم منه رغبتك ، لاتشككك . وإذا قيل لك . فلان سيزول مرضه ويصح ، فتقول . إن شاء الله ، بمعنى الرغبة . فقد صارت الكلمة معدولة عن معنى التشكيك إلى

معنى الرغبة ، وكذلك العدول إلى معنى التأدب لذكر الله تعالى كيف كان الأمر .

الوجه الثالث

مستنده الشك ، ومعناه أنا مؤمن حقاً إن شاء الله ، إذ قال الله تعالى لقوم مخصوصين بأعيانهم . أولئك هم المؤمنون حقاً . فانقسموا إلى قسمين . ويرجع هذا إلى الشك فى كمال الإيمان ، لافى أصله . وكل إنسان شاك فى كمال إيمانه ، وذلك ليس بكفر والشك فى كمال الايمان حق من وجهين .

أحدهما . من حيث أن النفاق يزيل كمال الايمان ، وهو خفى لاتتحقق البراءة منه . والثانى . أن يكمل بأعمال الطاعات ، ولا يدرى وجودها على الكمال .

أما العمل ، قال الله تعالى . إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله أولئك هم الصادقون . فيكون الشك فى هذا الصدق . وكذلك قال الله تعالى . ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين . فشرط عشرين وصفا كالوفاء بالعهد والصبر على الشدائد . ثم قال تعالى . أولئك الذين صدقوا . وقد قال تعالى

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات . وقال تعالى . لايستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل (الآية) وقد قال تعالى . هم درجات عند الله . وقال ﷺ : الايمان عريان ولباسه التقوى (الحديث) . وقال ﷺ . الايمان بضع وسبعون باباً أدناها إماطة الأذى عن الطريق فهذا مايدل على ارتباط كمال الايمان بالاعمال .

وأما ارتباطه بالبراءة عن النفاق والشرك الخفى فقوله ﷺ : أربع من كن فيه فهو منافق خالص وإن صام وصلى وزعم أنه مؤمن من إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا ائتمن خان وإذا خاصم فجر (وفى بعض الروايات ، وإذا عاهد غدر) . وفى حديث أبى سعيد الخدرى : القلوب أربعة ، قلب أجرد وفيه سراج يزهر فذلك قلب المؤمن ، وقلب مصفح فيه إيمان ونفاق فمثل الإيمان فيه كمثل البقلة يمدها الماء العذب ومثل النفاق فيه كمثل القرحة يمدها القيح والصديد فأى المادتين غلب عليه حكم له بها (وفى لفظ آخر غلبت عليه ذهبت به . وقال عليه السلام . أكثر منافقى هذه الأمة قراؤها . وفى حديث . الشرك أخفى فى أمتى من دبيب النمل على الصفا . وقال حذيفة رضى الله عنه . كان الرجل

يتكلم بالكلمة على عهد رسول الله ﷺ يصير بها منافقا إلى أن يموت وإنى لأسمعها من أحدكم فى اليوم عشر مرات . وقال بعض العلماء . أقرب الناس من النفاق من يرى أنه برئ من النفاق . وقال حذيفة . المنافقون اليوم أكثر منهم على عهد النبي ﷺ فكانوا إذا ذاك يخفونه وهم اليوم يظهرونه . وهذا النفاق يضاد صدق الإيمان وكماله ، وهو خفى ، وأبعد الناس منه من يتخوفه ، وأقربهم منه من يرى أنه برئ منه . فقد قيل للحسن البصرى . يقولون أن لا نفاق اليوم ! فقال . يا أخى لو هلك المنافقون لاستوحشتم فى الطريق . وقال هو أو غيره . لو نبتت للمنافقين أذناب ما قدرنا أن نطأ على الأرض بأقدامنا وسمع ابن عمر رضى الله عنه رجلا يتعرض للحجاج فقال . أرأيت لو كان حاضراً يسمع أكنت تتكلم فيه ؟ فقال . لا . فقال . كنا نعد هذا نفاقا على عهد رسول الله ﷺ . وقال ﷺ . من كان ذا لسانين فى الدنيا جعله الله ذا لسانين فى الآخرة . وقال أيضاً ﷺ . شر الناس ذو الوجهين الذى يأتى هؤلاء بوجه ويأتى هؤلاء بوجه . وقيل للحسن . إن قوما يقولون إنا لانخاف النفاق فقال . والله لأن أكون أعلم أنى برئ من النفاق أحب إلى من تلاع (1) الأرض

---

(1) التلعه بوزن القلعة ما ارتفع من الارض وما انهبط ,

ذهبا . وقال الحسن . إن من النفاق اختلاف اللسان والقلب والسر والعلانية والمدخل والمخرج . وقال رجل لحذيفة رضى الله عنه . إنى أخاف أن أكون منافقا . فقال . لو كنت منافقا ماخفت النفاق إن المنافق قد أمن من النفاق . قال ابن أبى مليكة . أدركت ثلاثين ومائة (وفى رواية خمسين ومائة) من أصحاب النبى ﷺ كلهم يخافون النفاق . وروى أن رسول الله ﷺ كان جالساً فى جماعة من أصحابه فذكروا رجلا وأكثروا الثناء عليه فبينماهم كذلك إذ طلع عليهم الرجل ووجهه يقطر ماء من أثر الوضوء وقد علق فعله بيده وبين عينيه أثر السجود ، فقالوا . يا رسول الله هو هذا الرجل الذى وصفناه ، فقال ﷺ . أرى على وجهه سفعه [1] من الشيطان فجاء الرجل حتى سلم وجلس مع القوم ، فقال النبى ﷺ وسلم : نشدتك الله هل حدثت نفسك حين أسرفت على القوم أنه ليس فيهم خير منك ؟ فقال . اللهم نعم : فقال صلى الله عليه وسلم فى دعائه . اللهم إنى استغفر له لما علمت ولما لم أعلم . فقيل له . أتخاف يارسول الله ؟ فقال . وما يؤمننى والقلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء ؟ وقد قال سبحانه . وبدا

---

(١) سفعته النار والسموم اذا لفحته لفحا يسيرا فغيرت لون البشرة .

لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون . قيل فى التفسير عملوا أعمالا ظنوا أنها حسنات فكانت فى كفة السيئات . وقال سرى السقطى لو أن إنساناً دخل بستانا فيه من جميع الأشجار، عليها من جميع الطيور فخاطبه كل طير منها بلغة ، فقال. السلام عليك ياولى الله ، فسكنت نفسه إلى ذلك ، كان أسيراً فى يديها .

فهذه الأخبار والآثار تعرفك خطر الأمر بسبب دقائق النفاق والشرك الخفى ، وأنه لايؤمن منة . حتى كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يسأل حذيفة عن نفسه ، وأنه هل ذكر فى المنافقين ؟

وقال أبو سليمان الدارانى : سمعت من بعض الأمراء شيئاً فأردت أن أنكره فخفت أن يأمر بقتلى ولم أخف من الموت ولكن خشيت أن يعرض لقلبى التزين للخلق عند خروج روحى فكففت.

وهذا من النفاق الذى يضاد حقيقة الإيمـــان وصدقه وكماله وصفاءه ، لا أصله . فالنفاق نفاقان : أحدهما يخرج من الدين ويلحق بالكافرين ويسلك فى زمرة المخلدين فى النار . والثانى يقضى بصاحبه إلى النار مدة أو ينقص من درجات عليين ويحط من رتبة الصديقين ، وذلك مشكوك فيه . لذلك حسن الاستثناء .

وأصل النفاق تفاوت بين السر والعلانية ، والأمن من مكر الله والعجب ، وأمور أخرى لا يخلو عنها إلا الصديقون .

الوجه الرابع :

وهو أيضاً مستند إلى الشك . وذلك من خوف الخاتمة ، فإنه لايدرى أيسلم له الإيمان عند الموت أم لا . فإن ختم له بالكفر حبط عمله السابق ، لأنه موقوف على سلامة الآخر . ولو سئل الصائم ضحوة النهار عن صحة صومه ، فقال : أنا صائم قطعاً . فلو أفطر فى أثناء نهاره بعد ذلك لتبين كذبه . إذ كانت الصحة موقوفة على التمام إلى غروب الشمس من آخر النهار . كما أن النهار ميقات تمام الصوم ، فالعمر ميقات تمام صحة الإيمان . ووصفه بالصحة قبل آخره بناء على الاستصحاب . وهو مشكوك فيه والعاقبة مخوفة ، ولأجلها كان بكاء أكثر الخائفين لأجل أنها ثمرة القضية السابقة والمشيئة الأزلية التى لاتظهر إلا بظهور المقضى به ولا مطلع عليه لأحد من البشر .

فخوف الخاتمة ، كخوف السابقة . وربما يظهر فى الحال ماسبقت الكلمة بنقيضه ، فمن الذى يدرى أنه من الذين سبقت لهم من الله الحسنى ؟

وقيل فى معنى قوله تعالى : وجاءت سكرة الموت بالحق . أى بالسابقة ، يعنى أظهرتها . وقال بعض السلف : إنما يوزن من الأعمال خواتيمها . وكان أبو الدرداء رضى الله عنه يحلف بالله ما من أحد يأمن أن يسلب إيمانه إلاسلبه . وقيل : من الذنوب ذنوب عقوبتها سوء الخاتمة ، نعوذ بالله من ذلك . وقيل : هى عقوبات دعوى الولاية والكرامة بالافتراء . وقال بعض العارفين: لو عرضت على الشهادة عند باب الدار والموت على التوحيد عند باب الحجرة ، لاخترت الموت على التوحيد عند باب الحجرة ، لأنى لا أدرى ما يعرض لقلبي من التغيير عن التوحيد إلى باب الدار . وقال بعضهم : لو عرفت واحد بالتوحيد خمسين سنة ، ثم حال بينى وبينه سارية ومات ، لم أحكم أنه مات على التوحيد . وفى الحديث : من قال أنا مؤمن فهو كافر ومن قال أنا عالم فهو جاهل . وقيل فى قوله تعالى : « وتمت كلمات ربك صدقاً وعدلا» ، صدقاً لمن مات على الإيمان ، وعدلا لمن مات على الشرك . وقد قال تعالى : ولله عاقبة الأمور .

فمهما كان الشك بهذه المثابة ، كان الاستثناء واجباً . لأن الإيمان عبارة عما يفيد الجنة ، كما أن الصوم عبارة عما يبرئ الذمة ، وما فسد قبل الغروب لا يبرئ الذمة فيخرج عن كونه صوما، فكذلك

الإيمان ؛ بل لا يبعد أن يسأل عن الصوم الماضى الذى لا يشك فيه بعد الفراغ منه ، فيقال : أصمت بالأمس ؟ فيقول : نعم إن شاء الله تعالى . إذ الصوم الحقيقى هو المقبول ، والمقبول غائب عنه لا يطلع عليه إلا الله تعالى .

فمن هذا حسن الاستثناء فى جميع أعمال البر ، ويكون ذلك شكا فى القبول . اذ يمنع من القبول بعد جريان ظاهر شروط الصحة أسباب خفية لا يطلع عليها إلا رب الأرباب جل جلاله ، فيحسن الشك فيه .

فهذه وجوه حسن الاستثناء فى جواب عن الإيمان . وهى آخر ما نختم به كتاب قواعد العقائد .

(تم الكتاب بحمد الله تعالى)

روايات عالمية

تقدم يوم السبت القادم

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠

البوهيمية

مآسى الحب والشباب

فى الحي اللاتيني

بقلم الكاتب الفرنسى الكبير

هنرى مرجيه

الثمن ٣ قروش



الكتاب ٦٦ الثمن ٥ قروش

صدر يوم الخميس ٢٢ سبتمبر ((ايلول)) سنة ١٩٦٠